التخريج عند المحدثين

« معانيه، ومصادره، ووظائفه »

الدكتور دخيل بن صالح اللحيدان

قسم السنة وعلومها - كلية أصول الدين

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

المقدمــة

إنَّ الحمدَ لله نستعينه ونستغفره، ونعوذ الله من شرور أنفسنا، من يهده الله فلا مضل لَه، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلاالله، وأن محمداً عبده ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم.

﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيراً وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيباً ﴾[1].

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلا تَمُوتُنَّ إِلاَّ وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴾[2].

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلاً سَدِيداً، يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَن يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزاً عَظِيماً ﴾[3].

أما بعد[4]، فإن أصدق الحديث كتاب الله، وخير الهدي هدي محمد ﷺ وشر الأمور محدثاتها، وكل بدعة ضلالة[5].

يقول المولى عز وجل: ﴿ وَمَا أُمِرُوا إِلاَّ لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ وَيُقِيمُوا الصَّلاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ وَذَلِكَ دِينُ الْقَيِّمَةِ ﴾[6].

وأخبرنا يحيى بن عثمان المدرس ومحمد بن عبد الله الصومالي قراءة عليهما، كلاهما عن أبي محمد عبد الحق بن عبد الواحد الهاشمي، عن أحمد بن عبدالله بن سالم البغدادي، عن عبدالرحمن بن حسن بن محمد بن عبدالوهاب، عن جده شيخ الإسلام محمد بن عبدالوهاب التميمي النجدي، عن عبدالله بن إبراهيم بن سيف الشمري المدني، عن عبدالقادر بن عمر الشيباني التغلبي، عن عبد الباقي بن عبدالباقي

الدمشقي، عن أحمد الوفائي المفلحي، عن أبي النجا: موسى بن أحمد الحَجَّاوي[٧]، عن أحمد بن محمد الشويكي النابلسي ثم الدمشقي، عن أحمد بن عبدالله بن أحمد العُسْكُري[٨] الصالحي الدمشقي، عن علي بن سليمان المرداوي، عن أبي بكر[٩] بن إبراهيم بن يوسف بن قُنْدُس[١٠]، عن علي بن محمد البعلي المعروف بابن اللحام، عن الحافظ عبدالرحمن بن أحمد المعروف بابن رجب، عن الإمام محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية، عن شيخ الإسلام أحمد بن عبدالحليم المعروف بابن تيميَّة، عن أبي الحسن: علي بن أحمد بن عبد الواحد المقدسي المشهور بـ(الفخر بن البخاري)، عن أبي مكتوم: عيسى بن أبي ذر، عن أبيه أبي ذر: عبد- صح- بن أحمد بن محمد الهروي، عن أبي محمد: عبدالله بن أحمد بن حمويه الحموي السَرَخْسي[١١]، وأبي إسحاق: إبراهيم بن أحمد بن إبراهيم البلخي المستملي، وأبي الهيثم: محمد بن مكي بن محمد المروزي الكُشْميْهَني[١٢]، ثلاثتهم، عن: أبي عبد الله: محمد بن يوسف بن مطر الفَرَبْرَي[١٣] عن الإمام أبي عبدالله: محمد بن إسماعيل البخاري قال: حدثنا الحميدي: عبدالله بن الزبير، قال حدثنا سفيان، قال حدثنا يحيى بن سعيد الأنصاري، قال: أخبرني محمد بن إبراهيم التيمي أنه سمع علقمة بن وقاص الليثي يقول: سمعت عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ على المنبر قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى، فمن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها، أو إلى امرأة ينكحها، فهجرته إلى ما هاجر إليه»[١٤].

هذا الحديث من الأحاديث التي تدور عليها علوم الدين، وقد حث الإمام أبو عبدالله: محمد بن إسماعيل البخاري- ت ٢٥٦هـ- على البدء به في أول الكتب والمصنفات.

فقد أخبرنا عبد الرحمن بن أبي بكر الملا قراءة عليه عن عمر بن حمدان المَحْرَسي، عن أبي النصر الخطيب، عن عمر الغزي، عن عمر الشيباني، عن عبدالغني النابلسي، عن عبدالباقي بن عبدالباقي الحنبلي، عن محمد حجازي الشعراوي، عن محمد بن محمد بن أُرْكمَاس عن الحافظ ابن حجر، عن أحمد بن عمر اللؤلؤي، عن يوسَف بن عبدالرحمن القضاعي، عن يوسف بن المجاور، عن أبي اليُمْن الكنْدي، عن أبي منصور القزاز، عن أبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي قَال: أخبرنا محمد بن أحمد بن يعقوب، عن محمد بن نُعيم الضبِّي، قال: سمعت أبا عبد الله محمد بن يعقوب الحافظ، يقول: سمعت محمد بن سليمان بن فارس، قال: سمعت الإمام محمد بن إسماعيل البخاري يقول: «من أراد أن يصنف كتاباً فليبدأ بحديث الأعمال بالنيات»[١٥].

هذا وإن علم الحديث من أفضل العلوم النافعة، حيث إن له أثره الكبير في كثير من العلوم الشرعية الأخرى، كأثره في تفسير القرآن الكريم، وتفصيل أحكامه، كذلك له أثره في العقيدة والفقه وغيرها من العلوم الشرعية الأخرى، فسلامةالأحكام المستنبطة متوقفة على ثبوت أدلتها من الأحاديث المرفوعة، وأقوال الصحابة الموقوفة، فهم أعلم الناس بعد رسول الله ﷺ بمراد الشارع؛ لأنهم عاصروا التنزيل. ومن ثمار علم الحديث: معرفة الصحيح من السقيم من الأحاديث.

وعلم التخريج يعتبر الجانب العملي لعلم الحديث ومصطلحه فبه يستطيع الباحث- بعد توفيق الله- أن يتمكن من الوقوف على إسناد الحديث وطرقه، وألفاظه، ومن ثم دراسة كل ذلك، وتمييز الثابت من غيره.

ولم يزل أهل العلم يعنون بمباحث هذا العلم قديماً وحديثاً، فمنهم: من كان يُعنى بالرواية بالإسناد مكتفياً بها عن بيان حال الحديث؛ لأنه يرى أن من أسند فقد برأت ذمته، ومنهم: من كان يقتصر على الثابت

فيما يسنده، ومنهم: من كان يجمع الثابت وغيره فيما يروي مع بيان الحكم، والكلام على العلل، وربما زاد آخرون عليهم العزو إلى مصادر أخرى مسندة، ومنهم: من يجرد المتون من أسانيدها، ويعزوها إلى مصادرها المسندة، مع الحكم عليها، وهذه من أعلى مراتب الكتب المجردة من الأسانيد.

ويُعاب على من يحذف الإسناد ويكتفي بمجرد العزو عن بيان حكم الحديث ودرجته، قال في ذلك الحافظ أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني- ت ٨٥٢هـ-: «ومن هنا يتبين ضعف طريقة من صنف في الأحكام بحذف الأسانيد من الكتب المذكورة، . . . فإنهم يخرجون الحديث منها ويعزونه إليها من غير بيان صحته أو ضعفه، وأعجب من ذلك أن الحديث يكون في الترمذي وقد ذكر علته فيخرجونه منه مقتصرين على قولهم: رواه الترمذي، معرضين عما ذكر من علته. . . »[١٦].

ومن ذلك نتبين أهمية تخريج الأحاديث، وفوائده، والتي منها:

١ـ حفظ السنة وتقريبها لأهل العلم وعموم المسلمين.

٢ـ جمع طرق الحديث ومتابعاته وشواهده، لمعرفة الأحاديث المتواترة، والأسانيد التي تقبل الانجبار، وتفيد أيضاً في معرفة أنساب الرواة المهملين الذين نُسبوا بما لم يميزهم عن غيرهم، وتسمية المبهمين الذين لم يُسموا في الإسناد، وتمييز روايات المختلطين، والوقوف على ما يفيد في قبول روايات المدلسين، كمثل ثبوت تصريحهم بالسماع من طريق آخر، أو أن يروي عنهم من عُرف بأنه لا يروي عن شيوخه المدلسين إلا ما كان مسموعاً لهم، مثل الحافظ: شعبة بن الحجاج، ويحيى بن سعيد بن فروخ القطان، والليث بن سعد في روايته عن أبي الزبير محمد بن مسلم بن تَدْرس المكي عن جابر رضي الله عنه، فإنها مما لم يدلس فيها أبو الزبير - وهو من المدلسين - ولو رواها بالعنعنة، كما نبه على ذلك الحافظ أحمد بن علي بن حجر[١٧].

٣ـ جمع ألفاظ الحديث في موضع واحد حتى يتمكن من فهم معناها، فربما فسر بعضها بعضاً، أو أفاد التخصيص أو التقييد أو النسخ، أو معرفة سبب الورود ونحو ذلك .

٤ ـ إظهار إسناد الحديث وطرقه من خلال عزوه إلى مصادره المسندة، أو من خلال روايته بالإسناد، ليتسنى الحكم عليه بعد دراسته إسناداً ومتناً .

٥ ـ ضبط الحديث من السقط والتصحيف[١٨] والتحريف سواء من خلال جمع طرقه، أم من خلال مقارنته بما في مصادره .

٦ ـ إكمال فائدة المؤلفات التي تورد فيها الأحاديث مجردة من الأسانيد؛ لأن العزو إلى المصدر المسند يشبه إسناد الحديث إلى النبي ﷺ، يقول الإمام محمد بن عبد الله الخطيب التبريزي: «وإني إذا نسبت الحديث إليهم كأني أسندت إلى النبي ﷺ؛ لأنهم قد فرغوا منه، وأغنونا عنه. . . »[١٩].

٧ـ يساعد التخريج في إكمال فائدة المصادر المسندة التي لم يبين أصحابها درجة أحاديثها، أو عرفوا بالتساهل في هذا الباب، يقول الحافظ إسماعيل بن عمر بن كثير- ت٧٧٤هـ- : «لا تتم فائدة الكتب إلا بمعرفة سقمها من صحتها. . . »[٢٠].

٨ـ معرفة أقوال أئمة الحديث في الحكم على الإسناد والمتن، ولا سيما أقوالهم فيما يروونه في كتبهم، وفيما هو في كتب غيرهم .

٩ ـ إبقاء الرواية بالإسناد في العصور المتأخرة، وهذه من فوائد المصنفات في التخريج التي جمع أصحابها فيها بين رواية الحديث بإسنادهم، وبين عزوه إلى مصدره، وبذلك جمعوا عدة معانٍ من معاني التخريج، فكانت كتبهم من المقدمة في ذلك .

بيان الدراسات السابقة في علم التخريج، وبيان الجديد في هذا البحث:

علم التخريج من العلوم التي يطبقها المتقدمون من أهل الحدث عملياً، ولم تدع الحاجة حينئذ إلى إفراده بالتأليف؛ لأنه يعتبر من العلوم الظاهرة عندهم، ولمّا تباعد الزمان، وضعفت الهمم احتاج المشتغلون بعلوم الحديث إلى من يبصرهم بعلم التخريج ويجمع لهم شوارده، ويستنبط أصوله وقواعده من صنيع أهل هذا الفن، وقد اعتنى غير واحد من أساتذة علوم الحديث في هذا العصر بعلم التخريج، ومنهم: الدكتور: محمود الطحان[٢١]، والدكتور: عبدالموجود عبداللطيف[٢٢]، والدكتور: عبدالمهدي عبد القادر[٢٣]، والشيخ: أحمد بن محمد الغماري[٢٤]، والدكتور: بكر أبو زيد[٢٥].

وقد أجادوا- أثابهم الله- وأفادوا في كثير من موضوعات علم التخريج، وبالرغم من حوزهم فضل السبق في هذا المضمار إلا أنه قد بقيت مباحث ومسائل تحتاج إلى تحرير أو تعزيز أو إضافة أو جمع أو إكمال، ومن ذلك:

١ـ معنى التخريج، حيث قصره الدكتور الطحان[٢٦] على: عزو الحديث إلى مصدره...، وتبعه الدكتور: عبد الموجود عبد اللطيف[٢٧]، والدكتور: عبد المهدي عبد القادر[٢٨]، والشيخ أحمد الغماري[٢٩]، وصنيعهم محل تأمل؛ لأن التخريج أعم من ذلك.

وقد حاول فضيلة الدكتور: بكر أبو زيد التأصيل في ذلك لكنه عرفه بما يكاد ينطبق على تعريف دراسة الأسانيد[٣٠]، وبه أخرج العزو والرواية بالإسناد من التعريف.

وستأتي الإجابة عن أقوالهم في مبحث مستقل[٣١].

٢ ـ مصادر التخريج، حيث أدى صنيعهم في تعريف التخريج إلى حصول النقص عند بيان مصادر التخريج، فاقتصر من كتب منهم في ذلك على الكتب التي تُعنى بعزو الأحاديث[٣٢].

٣ ـ وظائف التخريج حيث تعتبر: خلاصة التخريج العملى، وهي بحاجة إلى الجمع، والتأصيل، والتوضيح بالأمثلة التطبيقية.

ومن هنا كان لزاماً بذل الجهد في تحري الصواب فيما اختلف فيه، وإكمال ما نقص من مباحث علم التخريج.

ولهذا كان من أسباب اختيار هذا الموضوع:

١ ـ منزلة علم التخريج الجليلة وأثره في حفظ الحديث، وبيان طرقه، وألفاظه ومصادره.

٢ ـ حاجة علم التخريج إلى مزيد من العناية به وجمع شوارده، وبيانه لطلبة العلم والباحثين.

٣ ـ اختلاف وجهات نظر من كتب في معنى التخريج مما يدعو إلى تحرير القول في ذلك.

ويتكون هذا البحث من:

المقدمة: وفيها بيان أهمية الموضوع، وبيان الدراسات السابقة في علم التخريج، وبيان الجديد في هذا البحث، وأسباب اختياره، وخطة البحث إجمالاً، وهي تتكون من ثلاثة فصول، وخاتمة، وملحق، وفهارس، وبيانها على النحو الآتي:

الفصل الأول: معاني التخريج.

المبحث الأول: معناه في اللغة.

المبحث الثاني : معناه عند المحدثين .

المبحث الثالث: المعنى المختار .

الفصل الثاني : مصادر التخريج .

المبحث الأول: المصادر الحديثية .

المبحث الثاني: المصادر التي تعنى بعزو الأحاديث .

الفصل الثالث : وظائف التخريج .

الخاتمة : وتشتمل على أهم نتائج البحث .

ملحق : مصطلحات حديثية خاصة .

الفهارس .

هذا وسميت هذا البحث : «التخريج عندالمحدثين : معانيه، ومصادره، ووظائفه» .

والله أسأل أن ينفع به ، وأن يغفر لي ولوالدي وذوي أرحامي وعموم المسلمين، وأن يهدينا إلى الأقرب إليه رشداً، والحمد لله رب العالمين .

الفصل الأول: معانى التخريج.

المبحث الأول: معناه في اللغة.

التخـريج: من الخروج، وهو في أصل اللغة ضد الدخول، يقول أبو منصور: محمد بن أحمد الأزهري (ت٣٧٠ هـ): «الخروج نقيض الدخول»[٣٣]، ويقول إسماعيل بن حماد الجوهري (ت ٣٩٣هـ): «الخَرْج خلاف الدَخْل»[٣٤]، ويقول أبو الفضل: محمد بن مكرم بن منظور (ت ٧١١هـ): «الخُروج: نقيض الدخول»[٣٥]، ويقول أبو فيض: محمد الحسيني الزَّبيدي (ت ١٢٠٥هـ): «خَرَج خُروجاً: نقيض دخل دخولاً»[٣٦]، وهذا المعنى هو مدار المعاني التي استعملت فيها هذه الكلمة، حيث إنها تستعمل فيما يلي:

١ـ فائدة الشيء المستخلصة منه، ومن ذلك:

(أ) تسميتهم لماء السحب خَرْجاً، قال الأخفش: «يقال للماء الذي يخرج من السحاب خَرْجٌ، وخُرُوجٌ، وأنشد:

إذا هَمَّ بالإقلاع هبَّت له الصَّبَا فأعقب غَيْمٌ بَعْدَه وخُرُوج[٣٧]»[٣٨].

(ب) وتسميتهم لغَلَّة المملوك: الخَرْج، قال الأزهري: «والخَرْج أن يُؤدِّي إليك العبد خراجه، أي غَلَّته، والرعية تُؤدي الخَرْج إلى الولاة...»[٣٩]، وقال الزجاج: «الخرج: غلة العبد والأمة»[٤٠].

ويتبع ذلك الخراج الذي يُؤخذ من أهل الذمة، ويُسمى الجزية أيضاً، قال الليث: «الخَرْج والخراج واحد، وهو شيء يخرجه القوم في السنة من مالهم بقدر معلوم»[٤١].

٢ـ الظهور والبيان، ومنه قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ يَوْمُ الْخُرُوجِ﴾[٤٢]، قال أبو إسحاق الزجاج: «أي يوم يبعثون فيخرجون من الأرض»[٤٣]، وقال محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت٨١٧هـ): «خَرَجَتْ خَوَارِجُه: ظهرت»[٤٤].

٣ـ الاستنباط، قال الجوهري: «الاستخراج كالاستنباط»[٤٥]، وقال صاحب القاموس: «الاسْتِخْراج والاختراج: الاستنباط»[٤٦].

٤ـ ظهور إحكام المرء ونجابته وأدبه، ومنه: تخريج الأديب، إذا أظهر نجابة المؤدَّب، قال الليث: «الخُرُوج: خروج الأديب والسابق ونحو ذلك، يُخَرَّج فَيَخْرُج، وخَرجَتْ خوارج فلان: إذا ظهرت نجابته، وتوجه لإبرام الأمور وإحكامها...»[٤٧]، وكذا قال ابن منظور[٤٨]، وصاحب القاموس[٤٩]، ويقول ابن الأعرابي: «معنى خرجها: أي: أدبها كما يخرج المعلم تلميذه»[٥٠]، ويقول الجوهري: «خَرَّجَه في الأدب فتخرَّج، وهو خرِّيج فلان[٥١]، وقال (ابن زكريا) أبو الحسين: أحمد بن فارس (ت ٣٩٥ هـ): «خَرَّجها: هذبها وأدبها، كما يتخرج الإنسان...»[٥٢].

ومما سبق يتبين أن كلمة التخريج ومشتقاتها تدور على معنى الظهور والبيان سواء للشيء نفسه، أو أثره، أو أمر معنوي متعلق به.

وهذا الظهور على حالتين:

الأولى: حسي مثل: ماء السحاب، وغلة المملوك، وخراج أهل الذمة.

الثانية: معنوي مثل: تخريج الأديب ونحوه.

المبحث الثاني: معناه عند المحدثين[٥٣].

المتأمل في عبارات أهل الحديث في كتبهم يلحظ أنهم يستعملون لفظة «التخريج» في عدة معانٍ اصطلاحية[٥٤]، منها:

المعنى الأول: رواية المحدث للحديث، ويندرج تحته عدة معان، منها:

أولاً: رواية المحدث في أمهات الكتب الحديثية، المؤلفة في عصر تدوين الحديث، مثل: موطأ مالك، والكتب الستة، والمسانيد، والسنن، والصحاح، والمستدركات[٥٥].

وغالب هؤلاء في القرون الأربعة الأولى.

وقد جاء التعبير عن صنيع هؤلاء الحفاظ، بلفظ: «التخريج» في كلام أهل الحديث، منهم: الإمام المسلم (ت ٢٦١هـ) حيث يقول: «ثم إنا إن شاء الله مبتدئون في تخريج ما سألت وتأليفه»[٥٦]، والإمام أبو داود: سليمان بن الأشعث السجستاني (ت٢٧٥هـ) الذي يقول: «فإن ذكر لك عن النبي ﷺ سنة ليس مما خَرَّجته فاعلم أنه حديث واه، إلا أن يكون في كتابي من طريق آخر، فإني لم أخرج الطرق؛ لأنه يكبر على المتعلم...»[٥٧]، وأبو عبدالله: محمد بن عبدالله الحاكم (ت٤٠٥هـ) الذي يقول: «... وكان الطريق إليه ما نقل إلينا في كل فصل من فصوله بأسانيدها اقتداءً بمن تقدم من أئمة الحديث من إخراج الغث والسمين في مصنفاتهم... ولعل قائلاً يقول: وما الغرض من تخريج ما لا يصح سنده ولا يعدل رواته؟...»[٥٨]، وأبو بكر: أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ) القائل: «من العلماء من يختار تصنيف السنن وتخريجها على الأحكام وطريقة الفقه، ومنهم من يختار تخريجها على المسند»[٥٩].

ويصح أن يقال في التعبير عن صنيع هؤلاء الحفاظ مثلاً: «أخرجه البخاري»، أو «خَرَّجه البخاري» والمعنى: رواه بإسناده إلى منتهاه، وهذا الأخير مشهور أيضاً في صنيع المحدثين، ومنه قول الحافظ مُغْلطاي بن قليج الحنفي (ت٧٦٢هـ): «هذا حديث خرجه ابن خزيمة في صحيحه»[٦٠].

ثانياً: رواية المحدث للحديث بواسطة أحد أصول كتب الحديث، أو روايته لكتاب من هذه الأصول، وهذا يغلب على صنيع المتأخرين بعد مرحلة تدوين الحديث ومنهم:

١ ـ البيهقي- أحمد بن الحسين بن علي، (ت ٤٥٨هـ) في كتابه: السنن الكبرى، حيث يدخل- في مواضع كثيرة- بإسناده من طريق أحد هذه الأصول، كدخوله مثلاً إلى سنن أبي داود، من رواية أبي بكر بن داسة عنه، ودخوله إلى مصنف عبد الرزاق من رواية أحمد بن منصور الرمادي عنه، ودخوله إلى مسند الحميدي من رواية بشر بن موسى عنه.

٢ ـ البغوي- الحسين بن مسعود، (ت٥١٦ هـ) في مواضع كثيرة من كتابه: شرح السنة، حيث دخل بأسانيد مروياته من إحدى روايات صحيح البخاري أوسنن الترمذي، أو مصنف عبدالرزاق، أو مسند ابن منيع وغيرها.

٣ ـ ضياء الدين محمد بن عبدالواحد المقدسي(ت٦٤٣هـ) في كتابه: الأحاديث المختارة.

٤ ـ الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، في كتابه: موافقة الخُبر الخَبر في تخريج أحاديث المختصر لابن الحاجب، وكتابه: نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار.

ثالثاً: استخراج المحدث المتأخر أسانيد مروياته من بطون المصنفات والأجزاء والمشيخات الحديثية، يقول محمد بن عبدالرحمن السخاوي: «التخريج: إخراج المحدث الحديث من بطون الأجزاء والمشيخات والكتب ونحوها وسياقها من مرويات نفسه أو شيوخه أو أقرانه، أو نحو ذلك، والكلام عليها وعزوها لمن رواها من أصحاب الكتب والدواوين مع بيان البدل والموافقة ونحوهما، وقد يتوسع في إطلاقه على مجرد الإخراج والعزو[61]»[62].

ومن الكتب المؤلفة في ذلك:

١ ـ حديث أبي العُشَراء الدارمي، تخريج الحافظ أبي القاسم: تمام بن محمد الرازي (ت٤١٤هـ).

٢ ـ الفوائد لأبي عمرو: عبد الوهاب بن محمد بن إسحاق بن مَنْدَه - (ت٤٧٥هـ)، تخريج أخيه: أبي القاسم: عبد الرحمن بن محمد (ت٤٧٠هـ).

٣ ـ مسند الفردوس، للحافظ أبي منصور شَهْرَدار بن شيرويه الديلمي (ت٥٥٨هـ) حيث خَرَّج - أسند - أحاديث كتاب الفِرْدوس لوالده الذي صنفه على طريقة الشهاب للقضاعي.

ومما يلحق بذلك: ما يعمد إليه عدد من المحدثين الحفاظ وطلاب العلم في العصور المتأخرة من رواية كتب الحديث بالإسناد إلى أصحابها، إبقاء لفضيلة الرواية بالإسناد، التي تميزت بها هذه الأمة عن غيرها من الأمم.

وقد كان أهل الحديث يعقدون مجالس لذلك تسمى: مجالس الإملاء منها:

١ ـ مجلسان للحافظ علي بن الحسن بن عساكر (ت ٥٧١هـ).

٢ـ أمالي الحافظ أحمد بن علي بن حجر- في تخريج أحاديث الأذكار، وسماه: «نتائج الأفكار».

رابعاً: رواية المصنف الحديث في المستخرجات، والمستخرجات هي: أن يعمد الحافظ إلى كتاب مسند لغيره، فيُخرِّج أحاديثه- أي يرويها- بأسانيد لنفسه من غير طريق صاحب الكتاب، بحيث يجتمع معه في شيخه- شيخ صاحب الكتاب- أو شيخ شيخه وهكذا، على أن يكون من حديث الصحابي نفسه قال محمد بن عبد الله الزَرْكَشي (ت٧٩٤ هـ) في ذلك: «حقيقته أن يأتي المصنف إلى كتاب البخاري أو مسلم فيخرج أحاديثه بأسانيد لنفسه من غير طريق البخاري أو مسلم، فيجتمع إسناد المصنف مع إسناد البخاري أو مسلم في شيخه أو من فوقه»[٦٣].

وأكثر المستخرجات كانت على الصحيحين، منها:

مستخرج الحافظ أبي نُعيم: أحمد بن عبدالله الأصبهاني (ت٤٣٠هـ) عليهما، ومستخرج الحافظ أبي بكر: أحمد بن إبراهيم الإسماعيلي (ت٣٧١هـ)، على الجامع المسند الصحيح للإمام البخاري.

والمسند المستخرج، للحافظ أبي نُعيم: أحمد بن عبدالله الأصبهاني، على الجامع الصحيح المسند للإمام مسلم.

ومن الجدير بالذكر أنه قد جاء التعبير عن المستخرجات بلفظ: «التخريج»، في كلام المحدثين، ومنهم: الحافظ أبو عمرو: عثمان بن عبدالرحمن الشَهْرزوري، المعروف بابن الصلاح (ت ٦٤٣هـ) حيث يقول: «التخاريج المذكورة على الكتابين- يعني الصحيحين- يستفاد منها فائدتان...»[٦٤]. [٦٥]

المعنى الثاني: عزو الحديث إلى مصادره، مع بيان درجته عند الحاجة.

للمحدثين مؤلفات، تدل على أن التخريج يأتي بهذا المعنى، وقد أشاروا إليه في مقدمة مؤلفاتهم هذه، فهذا الحافظ إسماعيل بن عمر بن كثير (ت٧٧٤هـ) يقول في مقدمة كتابه: تحفة الطالب بمعرفة أحاديث مختصر ابن الحاجب: «وجدت فيه أحاديث جملة لا يستغني من قرأه عن معرفتها، ولا تتم فائدة الكتب إلا بمعرفة سقمها من صحتها، فأحببت إذ كان الأمر كذلك أن أجمعها كلها، والآثار الواقعة فيه معها على حدة، وأن أعزو ما يمكن عزوه منها إلى الكتب الستة. . .»(٦٦).

ويقول محمد بن عبد الله الزَرْكَشي في مقدمة كتابه: المعتبر في تخريج أحاديث المنهاج والمختصر: «خرجت من غوامضها كل مفقود. . . والتزمت أنه حيث وقع الاحتجاج بحديث هو ضعيف الإسناد، ذكرت ما يقوم مقامه من الصحيح أو الحسن غالباً، وأجمع طرق الأحاديث في موضع واحد. . .»(٦٧).

وقال الإمام أبو حفص: عمر بن علي بن أحمد الأنصاري الشافعي المعروف بابن المُلَقِّن (ت٨٠٤هـ) في مقدمة كتابه: البدر المنير في تخريج أحاديث الشرح الكبير: «رتبته على ترتيب شرح الرافعي. . . معزياً إلى الأصول المخرج منها، فإن كان الحديث أو الأثر في صحيحي أبي عبد الله: محمد بن إسماعيل البخاري، وأبي الحسين: مسلم بن الحجاج القُشَيري، أو أحدهما اكتفيت بعزوه إليهما أو إليه. . .»(٦٨).

ويقول الحافظ أبو الفضل: عبد الرحيم بن الحسين العراقي (ت٨٠٦هـ) في مقدمة كتابه: تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في منهاج البيضاوي: «ذكرت في هذه الأوراق الأحاديث التي ضمنها قاضي القضاة(٦٩) ناصر الدين عبد الله بن عمر بن محمد البيضاوي. . . ذاكراً من خرجها من الأئمة،

وصحابي كل حديث، أو من رواه مرسلاً، مع التنبيه على صحتها وضعفها على سبيل الاختصار»[٧٠].

وذكر العلامة عبد الرؤوف المناوي (ت ١٠٣١هـ) من معاني الإخراج والاستخراج العزو فقال: «الاستخراج والإخراج: الاستنباط بمعنى اجتهدت في تهذيب عزو الأحاديث إلى مخرجيها من أئمة الحديث من الجوامع والسنن والمسانيد»[٧١].

المبحث الثالث: المعنى المختار:

تعددت أقوال من كتب في تعريف التخريج، كما يلي:

القول الأول: أن التخريج- في الأصل- يطلق على صنيع المحدث المتأخر الذي يستخرج أسانيد مروياته من بطون الأجزاء والمشيخات، وأما إطلاقه على الرواية بالإسناد - الإخراج - ، والعزو فهو من باب التوسع في التعبير. وهذا رأي الحافظ السخاوي كما تقدم[٧٢].

وما ذهب إليه السخاوي من جهة أنه عدَّ إطلاق التخريج على الإخراج من باب التوسع في التعبير محل تأمل، حيث سبق[٧٣] من كلام أئمة الحديث المتقدمين ما يدل على استعمالهم التخريج بمعنى الإخراج- وهو الرواية بالإسناد- ، وصنيعهم هو الأصل، واستخراج المتأخرين لأسانيدهم فرع لمن تقدم، وهم يشتركون جميعاً في الرواية بالإسناد من طريق كتب وأجزاء من سبقهم، فأول حديث في صحيح البخاري رواه عن الإمام الحميدي، وهو في مسنده، وهناك أحاديث كثيرة من الموطأ خرجها أصحاب الكتب الستة.

وأما كلامه المتعلق بالعزو، فالذي يظهر هو رجحانه؛ لما سيأتي بعد قليل.

القول الثاني: أنه عزو الحديث إلى مصدره، مع بيان درجته عند الحاجة.

وهذا مفاد رأي الدكتور محمود الطحان، حيث يقول: «التخريج: الدلالة على موضع الحديث، ومصادره الأصلية التي أخرجته بسنده، ثم بيان مرتبته عند الحاجة»(٧٤)، ورأى الشيخ أحمد بن محمد الغماري حيث يقول: «التخريج: عزو الأحاديث التي تُذكر في المصنفات معلقة غير مسندة ولا معزوة إلى كتاب أو كتب مسندة، إما مع الكلام عليها تصحيحاً وتضعيفاً ورداً وقبولاً، وبيان ما فيها من العلل وإما بالاقتصار على العزو إلى الأصول»(٧٥)، وبنحو ما تقدم قال الدكتور عبد الموجود محمد عبداللطيف(٧٦)، والدكتور عبد المهدي بن عبد القادر(٧٧).

ويظهر من تعريفات هؤلاء الأفاضل أنه ليس بينها فرق كبير، وأصلها تعريف فضيلة الدكتور الطحان، وقد قلده بقيتهم، وهي أقوالٌ محل نظر لما تتسم به- على تفاوت بينها- من إطلاق وتوسع في التعبير وتكرار، بما يجعلها أشبه بالشرح، ولا سيما تعريف الغماري، والدكتور عبدالموجود. كما أنهم من جهة أخرى، قد حصروا التعريف الاصطلاحي للتخريج في هذا المعنى، معللين له بأنه المعمول به عند المتأخرين.

وصنيعهم محل تأمل؛ لأن أئمة الحديث المتأخرين- وهم من أتى بعد عصور التدوين حتى وقتنا الحاضر- قد استعملوا أيضاً التخريج بمعنى الرواية بالإسناد، كما سبق(٧٨)، هذا بالإضافة إلى صنيع متقدمي المحدثين، ثم إنه لا يلزم من صنيع المتأخرين- الذي استدل به هؤلاء الأفاضل، مع أنه غير مسلم- حصر تعريف التخريج عند المحدثين فيه، إذ الأصل أن يعرف العلم بما يشمل جميع معانيه عند أهله، ما دام الجمع ممكناً، ولا سيما أن المقصود تعريف التخريج عند المحدثين، وليس تعريفه عند المتأخرين فقط- على افتراض التسليم لهم فيما عزوه للمتأخرين-.

والعزو بديل عن الرواية بالإسناد حيث إن رواية الحديث بالإسناد أصل التخريج، وهي به أولى، والعزو فرع لها، يقول الخطيب التبريزي في ذلك: «وإني إذا نسبت الحديث إليهم كأني أسندت إلى النبي ﷺ»[٧٩]، وهؤلاء أنفسهم إذا أرادوا بيان وجود حديث في صحيح البخاري أو مسلم قالوا: خرجه البخاري أو مسلم، وهذا من استعمال التخريج بمعنى الرواية بالإسناد.

ويُسمي المتأخرون كتب الحديث المشتملة على العزو بكتب التخريج؛ لأنهم يكثرون فيها من قولهم: "أخرجه" و "خرجه"، ونحو ذلك من الألفاظ الدالة على اشتقاق التسمية من معنى التخريج عند المتقدمين، فالعزو وسيلة للتخريج، وفرع منه، وتأكيد على ارتباط المتأخر بالمتقدم، يقول الحافظ ابن حجر: «وهذه معرفة الرموز على الأحاديث، وبها يتبين من شارك الإمام أحمد في تخريج الحديث من الأئمة»، ويقول أيضاً: «... وقد أكثر ابن جرير التخريج منه»[٨٠] يعني: أن ابن جرير يروي بإسناده من طريق سُنيد صاحب التفسير.

القول الثالث: أنه معرفة حال الراوي والمروي، ومخْرجه، وحكمه صحة وضعفاً بمجموع طرقه وألفاظه. وهذا رأي العلامة الدكتور: بكر أبو زيد[٨١].

وهو تعريف يكاد ينطبق على دراسة الأسانيد، وهي معدودة من جوانب التخريج، وقصر معنى التخريج عليها محل تأمل. والمقصود أن تعدد معانيه عند متقدمي المحدثين ومتأخريهم يقتضي أن الأولى تعريف التخريج بما يدل على معانيه جميعاً ما أمكن؛ لأن الأصل في التعريفات أن تكون جامعة مانعة بأوجز عبارة، بحيث يُعرَّف العلم بألفاظ قليلة شاملة لجميع

جوانب العلم المعرف به ومعانيه، وتمنع دخول غيره فيه؛ لذا فيُقترح في تعريف التخريج أن يكون هو:

«**بيان مصادر الحديث وإسناده، ومتنه، ودرجته حسب الحاجة**».

شرح التعريف:

* لفظة: "**بيان**" معناها: الإظهار، بحيث يدخل في ذلك:

١ - رواية الحديث؛ لأنها صورة من صور بيان إسناد الحديث، وهي طريقة المتقدمين من المحدثين[٨٢]، ومن معاني التخريج عند المتأخرين.

٢ - وعزو الحديث إلى مصادره؛ لأن العزو من صور التوضيح والبيان، وهي من معاني التخريج عند المتأخرين[٨٣]، ومعنى عزو الحديث: نسبته إلى من أخرجه، وله صورتان:

الأولى: العزو الإجمالي، وذلك بأن يقتصر على مجرد الإحالة إلى من أخرج الحديث أو ذكر اسم المصدر الذي يُروى فيه الحديث، كأن يقال مثلاً «أخرجه البخاري ومسلم»، وهذ طريقة المتقدمين في الغالب؛ لاكتفائهم بذلك في معرفة موضعه.

الثانية: العزو التفصيلي، وللمتأخرين فيه عدة مسالك، منها: أن يزاد على ما سبق بذكر ترجمة الكتاب التفصيلي، وترجمة الباب، ورقم المجلد والصفحة والحديث.

والباعث على ذلك: توحد طريقة الطباعة في الغالب أو تقاربها، ولتوافر الكتب والمصادر والفهارس والكشافات المتنوعة، ولضعف الهمم وقلة الحفاظ. ويتنبه إلى أن هذا البيان مقيد بالحاجة كما جاء في آخر التعريف، بحيث يرتبط بحالة الحديث الذي يراد تخريجه.

* لفظة: «**مصادر الحديث**» يراد بها: المصادر المسندة، وهي تلك المؤلفات التي يروي أصحابها الحديث بأسانيدهم، مثل الموطأ، والصحيحين، والسنن، والمسانيد، والمستخرجات والمستدركات ونحوها، وتسمى أيضاً المصادر الأصيلة. والحاصل أنه لا يعزى إلى المصادر الفرعية المجردة من الإسناد إلا في حالة تعذر الوصول إلى الأصل المسند، أو ما يلحق بذلك.

* ولفظة: «**وإسناده**»، يراد بها: سلسلة الرواة، وصيغ تحملهم وأدائهم حسب الحاجة، مثل معرفة:

١ - الصحابي أو التابعي راوي الحديث.

٢ - وتمام السلسلة لمن يروي بالإسناد.

٣ - ومدار إسناد الحديث وطرقه، واختلاف رواته فيه.

ومن صور: «بيان إسناد الحديث»: المقارنة بين طرقه، بأن يُبين مدخلها إلى إسناد الحديث المُخَرَّج، مع ذكر مدارها، كما تُبين المتابعات التامة والقاصرة، وصيغ تحمل الرواة وأدائهم، ويقيد كل ذلك بحسب حال إسناد الحديث الذي يراد تخريجه.

* ولفظة: «متنه»، يراد بها: الخبر الذي ينتهي إليه إسناد الحدث، سواء أكان مرفوعاً أم موقوفاً أم مقطوعاً أم مرسلاً ونحو ذلك. وبيان متن الحديث مقيد بالحاجة- كما في آخر التعريف- ، وبحسب حال متن الحديث الذي يراد تخريجه، ويدخل في ذلك أيضاً: النظر في ألفاظ متنه الواردة في طرقه وشواهده، بحيث يقارن الباحث بين هذه الألفاظ وبين متن الحديث المُخَرَّج، فيبين مدى تطابقها معه، وطولها وقصرها، وزياداتها، والقصص المحتفة بها في الإسناد والمتن، كما يبين الألفاظ المدرجة فيها، واختلاف رواته في متنه، على أن يُعبر عن هذه المقارنة بما يدل عليها.

وللمحدثين مسالك متعددة في مقارنة الأسانيد والمتون، منها ما تقدم، ويُعنى فريق منهم بسياق الأحاديث كما جاءت في مصادرها بتمام أسانيدها ومتونها، كما يصنع الحافظ ابن كثير في تفسيره، ويجمع آخرون منهم بين المسلكين فيصنعون هذا تارة، وهذا تارة أخرى حسب الحاجة كصنيع الزيلعي في نصب الراية.

* ولفظة: **«ودرجته»** يراد بها: الحكم على الأسانيد ببيان مراتبها من حيث الثبوت وعدمه، بعد دراستها وفق الشروط المعتبرة عند أهل هذا الفن، وبيان درجة الحديث مقيد بحسب الحاجة كما جاء في آخر التعريف، فالأصل صحة الأحاديث التي احتج بها الإمام البخاري ومسلم في صحيحيهما، فيكتفى بالعزو إليهما عن بيان درجة الحديث إذا وافق ما فيهما.

* ولفظة: **«حسب الحاجة»**: قيد لجميع جوانب التعريف السابقة، حيث تختلف الحاجة إلى التخريج إيجازاً وتقصياً بين المؤلفين والباحثين والمهتمين.

الفصل الثاني: مصادر التخريج:

المبحث الأول: المصادر الحديثية:

المتأمل في هذه المصادر يلحظ أنها على عدة أنواع من حيث الرواية بالإسناد كما يلي:

النوع الأول: مصادر أصيلة مسندة يروي أصحابها الأحاديث بأسانيدهم، وهي على أقسام، منها:

القسم الأول: مصادر مسندة، هي: أمهات الكتب الحديثية، المؤلفة في عصر التدوين، مثل: الكتب الستة، وموطأ مالك (ت١٧٩ هـ)، والمسانيد، والمنتقى لابن الجارود (ت٣٠٧ هـ) صحيح ابن خزيمة (ت٣١١هـ)، وشرح معاني الآثار للطحاوي (ت٣٢١هـ)، وصحيح ابن حبان (ت٣٥٤هـ)، وسنن الدراقطني (ت ٣٨٥هـ)، ومستدرك الحاكم إلى جانب ما يلحق بها من المستخرجات، وقد سبق بيانها[٨٤]، وكتب الأجزاء الحديثية المؤلفة في هذه العصور.

القسم الثاني: مصادر مسندة يدخل أصحابها بأسانيدهم إلى الأحاديث بواسطة كتب القسم الأول، وهذا يغلب على صنيع المتأخرين بعد عصور التدوين مثل صنيع البيهقي والبغوي وغيرهما، وقد سبق توضيح طريقة الدخول إلى الأحاديث[٨٥].

القسم الثالث: مصادر مسندة يستخرج أصحابها أسانيدهم من بطون الأجزاء والمشيخات الحديثية، وهذا يغلب على صنيع المتأخرين أيضاً ممن أتى بعد تدوين القسم الأول كما تقدم[٨٦].

النوع الثاني: مصادر يبين فيها أصحابها أسانيدهم إلى كتب النوع الأول، ومن ذلك ما صنعه كل من:

١ ـ ابن الأثير - أبو السعادات: المبارك بن محمد الجزري (ت ٦٠٦هـ)، في مقدمة كتابه[٨٧] «جامع الأصول في أحاديث الرسول»، حيث ساق أسانيده إلى كتب الأصول التي جمع أحاديثها.

٢ ـ الهيثمي - علي بن أبي بكر (ت ٨٠٧ هـ) في مقدمة كتبه، مثل: «مجمع الزوائد»[٨٨]، و «موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان»[٨٩]، وغيرهما.

٣ ـ البوصيري - أحمد بن أبي بكر (ت ٨٤٠هـ)، في مقدمة كتابه: «مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه»[٩٠]، وفي آخر كتابه: «إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة»[٩١]، حيث ساق أسانيده إلى هذا المسانيد العشرة.

٤ ـ الحافظ ابن حجر - أحمد بن علي - في مقدمة مجموعة من كتبه، منها: المطالب العالية[٩٢]، وإتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة[٩٣].

هذا وقد أُفردت مؤلفات خاصة بذلك، بحيث يبين المحدث فيها أسانيده إلى كتب أصول ودواوين الحديث، وشتى كتب الفنون الأخرى، ومن هذه المؤلفات:

كتب البرامج، والفهارس، والمعاجم، والمشيخات.

وهذه الكتب تختلف عن كتب النوع الأول من جهة أن مؤلفي كتب النوع الأول يسوقون إسنادهم عند كل حديث، وأما مؤلفي كتب النوع الثاني فيسوقون إسنادهم الموصل إلى مصدر حديثي على وجه الإجمال في موضع واحد متقدم أو متأخر، أو منفصل في كتاب آخر، دون ذكر الإسناد التفصيلي لكل حديث بل يكتفون بإيراد أسانيد النوع الأول ونقلها.

النوع الثالث: مصادر فرعية غير مسندة أو مجردة من الإسناد، لا يروي أصحابها الأحاديث بأسانيدهم فيها، بل ينقلونها من كتب النوع الأول، أو يعزون إليها، وهذا هو الغالب على صنيع المتأخرين من أهل الحديث والفقهاء وغيرهم في كتب التفسير والتخريج والشروح والفقه والتأريخ ونحوها، ومنهم: الحافظ ابن كثير - إسماعيل بن عمر الدمشقي، في كتابه: «تفسير القرآن العظيم»، وكتابه: «جامع المسانيد والسنن الهادي لأقوم سنن»، وستأتي - إن شاء الله - أمثلة أخرى في المبحث الثاني.

ومن الجدير بالذكر أن للمصادر الحديثية أنواعا من حيث كيفية ترتيبها، إذ منها ما هو مرتب على الراوي الأعلى، ومنها ما هو مرتب على الراوي الأدنى، ومنها ما هو مرتب بحسب الموضوعات والأبواب الفقهية، ومنها ما هو مرتب على أوائل ألفاظ الأحاديث، ومنها ما هو مرتب على أصول ألفاظ الأحاديث، وبسط ذلك في الكتب المبينة لطرق التخريج(٩٤).

المبحث الثاني: المصادر التي تُعنى: بعزو الأحاديث، والحكم عليها.

المتأمل في هذه المؤلفات يلحظ أنها على عدة أنواع، منها :

النوع الأول: مؤلفات يروي أصحابها الحديث بأسانيدهم، ثم يعزونه أيضاً إلى مصادر أخرى مسندة ، ومن ذلك :

- الكتب المسماة بـ« المستخرجات »، وقد سبق ذكرها(٩٥)، والكتب التي يروي فيها المصنف الحديث بإسناده بواساطة أحد كتب أصول الحديث أو الأجزاء ونحوها، مع عزوه إلى مصادر أخرى مسندة فكأنهم جمعوا بين عدة معان من معاني التخريج، كما تقدم(٩٦).

النوع الثاني: مؤلفات عزيت فيها أحاديث مصادر مسندة، وذلك بأن يفرد أحد المتأخرين مؤلفاً يخرج فيه - يعزو - أحاديث أحد المصادر المسندة، مثل كتاب:

- الحاوي في بيان آثار الطحاوي، للحافظ عبد القادر بن محمد القرشي الحنفي (ت ٥٧٧هـ)، حيث خرج فيه أحاديث شرح معاني الآثار للإمام الطحاوي.
- وتخريج (أحاديث العادلين، لأبي نعيم الأصبهاني) للحافظ محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت ٩٠٢هـ)[٩٧]، حيث خرج فيه الأحاديث التي أسندها الحافظ أبو نعيم: أحمد بن عبد الله الأصبهاني، وأفردها في فضيلة العادلين.

النوع الثالث: مؤلفات عزيت فيها أحاديث مجردة من الإسناد وهي كثيرة، وقد أراد أصحابها بذلك تكميل فائدة الكتب التي جردت فيها الأحاديث من أسانيدها، فكأن عزو تلك الأحاديث إلى مصادرها المسندة: بديل عن إسنادها، حيث يقول أبو عبد الله: محمد بن عبد الله الخطيب التبريزي: «وإني إذا نسبت الحديث إليهم، كأني أسندت إلى النبي ﷺ؛ لأنهم فرغوا منه، وأغنونا عنهم»[٩٨].

ومن هذه المؤلفات:

- مشكاة المصابيح للخطيب التَّبْريزي، وقد فرغ منه سنة ٧٣٧ هـ، وهو في تخريج أحاديث كتاب: «مصابيح السنة للبغوي»، وله زيادات عليه[٩٩].
- تخريج أحاديث الهداية، لعلاء الدين بن علي بن عثمان المارديني «المشهور بابن التركماني» (ت ٧٤٥هـ).

- تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف للزمخشري للحافظ أبي محمد: عبدالله بن يوسف بن محمد الزيلعي (ت ٧٦٢هـ)[١٠٠].
- نصب الراية لأحاديث الهداية للزيلعي أيضاً، وهو كالمختصر: لتخريج أحاديث الهداية لابن التركماني[١٠١].
- تحفة الطالب بمعرفة أحاديث مختصر ابن الحاجب، للإمام إسماعيل بن عمر بن كثير[١٠٢].
- المعتبر في تخريج أحاديث المنهاج والمختصر، للإمام محمد بن عبد الله الزَّرْكَشي - على وزن الجعفري -[١٠٣].
- البدر المنير في تخريج أحاديث الشرح الكبير، لعمر بن علي بن أحمد الأنصاري الشافعي المعروف بابن المُلَقِّن[١٠٤].
- المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار، للحافظ عبد الرحيم بن الحسين العراقي[١٠٥].
- تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في منهاج البيضاوي، له أيضاً[١٠٦].
- التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني[١٠٧].
- الدراية في تخريج أحاديث الهداية، له أيضا[١٠٨].
- والكافي الشاف في تخريج أحاديث الكشاف، له أيضاً[١٠٩].
- مناهل الصفا في تخريج أحاديث الشفا للقاضي عياض، للحافظ جلال الدين السيوطي[١١٠].
- الفتح السماوي بتخريج أحاديث تفسير القاضي البيضاوي، لعبد الرؤوف المناوي[١١١].
- التنكيت والإفادة في تخريج أحاديث سفر السعادة، لأبي عبد الله: محمد بن حسين بن همَّات (ت١١٧٥هـ)[١١٢].

واستمرت سلسلة العناية بهذا الجانب المهم في كل عصر من العصور يحمل لواءه أهل الغيرة على هذا الدين، وحماة السنة النبوية، حتى عصرنا هذا حيث شارك في إحياء هذه المعالم، الكثير من أهل العلم، ومنهم: العلامة أحمد شاكر، والعلامة عبد الرحمن المعلمي اليماني، والعلامة محمد ناصر الدين الألباني، والشيخ شعيب الأرنؤوط وغيرهم.

وكانت أعمالهم تخرج على عدة صور، فتارة تخريج لأحاديث كتاب، وتارة بيان الصحيح من الضعيف في باب من أبواب الفقه بحيث يفرد للصحيح من الأحاديث مصنف، كما يفرد لغيره مصنفات أخرى.

وشاركت أيضاً في ذلك كثير من الجامعات الإسلامية وفي مقدمتها جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، والجامعة الإسلامية بالمدينة، وجامعة أم القرى بمكة، حيث يتم توجيه الدارسين في المراحل العليا إلى العناية بهذا الجانب، كما قررت مناهج في التخريج ودراسة الأسانيد لطلاب الدراسات العليا في الأقسام المتخصصة.

وتم إنشاء مركز خدمة السنة والسيرة في المدينة المنورة بإشراف مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، وأصدر عدداً من كتب السنة كما منحت جائزة الملك فيصل العالمية لعدد من المشتغلين بالسنة المطهرة مثل: العلامة الألباني، والدكتور الأعظمي.

وهذا جزء مما تحظى به السنة النبوية في المملكة العربية السعودية، بلاد الحرمين الشريفين، ممثلة بقياداتها الحكيمة التي جعلت حماية العقيدة، وتأصيل علوم الدين الإسلامي واجباً من واجباتها، والله المسؤول أن يسدد خطاهم، ويحفظهم، ويوفقهم إلى ما فيه خير للإسلام وصلاح للمسلمين.

الفصل الثالث: وظائف التخريج.

للتخريج عدة وظائف مهمة، منها المتعلق بمعرفة أصول علم التخريج وطرقه، ومنها المتعلق بمعرفة مصادر الأحاديث وأسانيدها ومتونها ودرجتها، بحيث إذا قام المخرج بأدائها وفق المنهج العلمي السديد المعتبر تمكن من تحقيق الفوائد المرجوة من التخريج. ومن هذه الوظائف:

الوظيفة الأولى: المعرفة بعلم التخريج، وأصوله، وطرقه، وتفصيل ذلك في المؤلفات في علم التخريج.

الوظيفه الثانية: تحديد الطريقة المناسبةالتي يتوصل بها إلى الحديث في مظنته، ويتوقف ذلك على أمور منها:

١ ـ حال الحديث الذي يراد تخريجه - إسناداً ومتناً -، حيث إنه يمكن أن يكون:

(أ) تام الإسناد والمتن أو أحدهما مع نقص الآخر.

(ب) مجرداً من الإسناد والمتن، بأن يقتصر فيه على عنوانه أو موضوعه المعبر به عن معناه، كقولهم: « حديث الذبابة »، و« حديث الطير » و« حديث خرافة ».

(جـ) مقتصراً على بعض ما يدل عليه من الإسناد والمتن.

(د) معزواً إلى مصادر معينة بحيث يُراد الوقوف على إسناد ومتن الحديث في هذه المصادر.

٢ ـ المعرفة بمنهج الترتيب الإجمالي والتفصيلي لكل مصدر يراد تخريج الحديث منه.

٣ـ المعرفة بجهود أهل العلم المتعلقة بتقريب المادة العلمية لكل مصدر يراد تخريج الحديث منه.

مثال ذلك: ما رواه معمر بن راشد، عن زرعة بن مسلم بن جَرْهَد، عن جده أن رسول الله ﷺ قال: «الفخذ عورة».

فيمكن أن يتوصل إلى الحديث في المسانيد بواسطة الراوي الأعلى(١١٣) المذكور في الإسناد السابق، وهو جَرْهَد رضي الله عنه، وحينئذ، يستفاد من اسمه في الوقوف على مروياته في أحد المسانيد من خلال أحد الفهارس المبينة لمواضع مرويات الصحابة في المسانيد، مثل كتاب: «معجم مسانيد كتب الحديث، لسامي التوني»، حيث أحاله بهذه الصورة مثلاً: «الحُميدي ٢/ ٣٧٨ : ٣٧٩ (٨٥٧ : ٨٥٨).

وبعد الرجوع إلى مسند الحُميدي والبحث عن الحديث في مرويات جَرْهَد وجد الحديث بهذه الصورة: قال الحميدي (٢/ ٨٧٣/ ٧٥٨): «ثنا سالم أبو النضر، قال: ثنا زرعة بن مسلم بن جَرْهَد، عن جده، قال: مَرَّ بي رسول الله ﷺ، وأنا في المسجد وعليَّ بردة، وقد انكشفت فخذي، فقال النبي ﷺ: غَطِّ فخذك يا جَرْهَد، فإن الفخذ عورة».

الوظيفة الثالثة: استخراج الباحث أسانيد مروياته من مظانها في كتب الأجزاء والمشيخات والأثبات والفهارس والبرامج وغيرها، وهذه الوظيفة تخص من يجمع بين الرواية بالإسناد، وعزو الحديث إلى مصدره، وقد سبق توضيح ذلك(١١٤).

الوظيفة الرابعة: بيان من أخرج الحديث من أصحاب المصادر الأصيلة بالرجوع إليها مباشرة، أو بالاستفادة من المصادر الأخرى التي تعزو إليها، ويُذكر ما يلي:

١ ـ العبارة المناسبة للمصدر الذي رُجع إليه، بحيث :

(أ) إن كان من المصادر الأصيلة، فيُقترح أن يقال : أخرجه، أو: خَرَّجه، أو: رواه.

وإذا كان الحديث معلقاً فيها، فيُقترح أن يقال: علقه البخاري مثلاً، أو علقه مسلم وهكذا.

(ب) إن كان مصدراً فرعياً، فيُقترح أن يقال: ذكره، أو: أورده، أو: خرجه، وعزاه إلى . . . ويذكر المصدر الأصلي الذي عُزي الحديث إليه في المصدر الفرعي، مثل : أن يكون الحديث في كتاب: نصب الراية للزيلعي وهذا الكتاب من المصادر الفرعية؛ لأن الأحاديث لا تروى فيه بإسناد الزيلعي إلى منتهاه، حيث إنه تخريج لأحاديث كتاب الهداية في الفقه الحنفي، ومن العبارات المناسبة حينئذ أن يقال: «ذكره الزيلعي (في نصب الراية- ويُذكر الموضع-) وعزاه إلى إسحاق بن راهُوَيْه من طريق فلان».

ويمكن أن يقال أيضاً « أخرجه إسحاق بن راهُوَيْه كما في نصب الراية - ويُذكر الموضع - من طريق فلان»، ويفضل دائماً العزو إلى المصادر الأصيلة، ولا يُعزى إلى ما دونها، إلا عند تعذر الوصول إلى المصدر الأصلي.

(جـ) إذا كان المصدر من المصادر التي يروي أصحابها أمهات الحديث، فيقترح أن يقال: «خَرَّجَه فلان وعزاه»، مثل صنيع الهيثمي في كتابه مجمع الزوائد، حيث ساق في مقدمته إسناده إلى هذه المصادر التي استخرج زوائدها، فعند الحاجة إلى العزو إليه فيقترح أن يقال: «الحديث خرجه الهيثمي في مجمع الزوائد وعزاه إلى الطبراني في الكبير» ويمكن أن يقال أيضاً: «أخرجه الطبراني في المعجم الكبير كما في مجمع الزوائد للهيثمي»[١١٥]، وهذا أسلم.

ويقترح عدم الإطالة بعزو الحديث إلى مصادر كثيرة متعددة بدون فائدة، إلا أن يكون العمل لقصد التخريج، فالأصل فيه التوسع؛ لأن المخرج يهدي الآخرين إلى مواضع وجوده، ولكل مراده، فباحث عن السماع وراغب في المتون وهكذا.

ولمن سواه أن يقتصر على أصول السنة المشهورة كالكتب الستة وموطأ الإمام مالك ومسند الإمام أحمد وصحيح ابن خزيمة، وصحيح ابن حبان، ومستدرك الحاكم، ويعزو إلى غيرها عند الحاجة كبيان سماع مدلس، واختلاف رواة، وتقوية لحديث بمتابع أو شاهد، وكذا بيان من أخرجه ممن اشترط الصحة في كتابه إذا كان الحديث في السنن الأربعة وغيرها ولم يكن في الصحيحين، ونحو ذلك من الفوائد.

والأولى أيضا أن لا يُعزى إلى مصدر أدنى مع وجوده فيما هو أعلى منه رتبة، كأن يُعزى إلى السنن مع وجوده في الصحيحين؛ لأن الاقتصار على العزو للأدنى دليل على عدم وجوده في الأعلى رتبة.

ولأهل الحديث مناهج متعددة في ترتيب مصادر الحديث، فيختار منها ما يُرى مناسباً، كأن يبدأ في ذكر الكتب الستة بصحيح البخاري ثم مسلم ثم سنن أبي داود ثم الترمذي ثم النسائي ثم ابن ماجه، وترتب المصادر الأخر بحسب تاريخ وفاة مؤلفيها.

٢ـ ذكر صاحب المصدر، الذي أخرج هذا الحديث، ويمكن أن يقتصر على ما اشتهر به صاحب المصدر من اسم أو نسبة، دون ذكر اسم كتابه إذا كان هذا الكتاب: أشهر مؤلفاته، كأن يقال مثلاً:

«أخرجه الإمام أحمد»، أو «أخرجه الإمام الحُميدي»، أو «أخرجه الإمام البخاري»، وهكذا يمكن أن يكتفى بالعزو إلى هؤلاء، دون ذكر أسماء كتبهم؛ لأن العزو إلى الإمام أحمد، والإمام الحُميدي ينصرف إلى مسنديهما، وكذا العزو إلى الإمام البخاري، حيث ينصرف إلى كتابه: " الجامع الصحيح ".

ولو كـان الحـديث المـُخَـرّج في مـصـادر أخـرى لهـؤلاء الأئمـة، للزم تقييد العـزو إليها، بأن يقـال مثـلاً: « أخرجـه الإمـام أحمـد فـي الزهـد »، أو «في فضائل الصحابة »، أو «أخرجه الإمام البخاري في الأدب المفـرد»، أو « في التاريخ الأوسط ».

٣ـ ذكر موضع الحديث في هذا المصدر ، كما يلي :

(أ) ففي المسانيد والمعاجم ونحوها : يقترح أن يذكر :

- رقم المجلد - إن كان الكتاب في أكثر من مجلد - .
- ثم رقم الصفحة .
- ثم رقم الحديث، إذا كانت الأحاديث مرقمة .

ويمكن أن تُكتب على هذا النحو : (المجلد/ الصفحة/ رقم الحديث)، بأن يقال: أخرجه . . . في (١/ ٧/ ٩٩).

(ب) وفي المصنفات المرتبة على الأبواب الفقهية يقترح أن يُذكر :

- اسم الكتاب التفصيلي ورقمه؛ لأن هذه المصنفات مقسمة إلى كتب مثل: كتاب : الصلاة، وكتاب : الصوم، وكتاب : النكاح . . . وهكذا .
- اسم الباب التفصيلي ورقمه التابع لكل كتاب مما سبق؛ لأن تلك الكتب مقسمة إلى أبواب داخلية .
- رقم المجلد، والصفحة، والحديث .

ويمكن أن تُكتب على هذا النحو :

أخرجه . . . (في ٣ كتاب الصلاة، ١٩باب تكرار قوله "رب اغفرلي" في الجلسة بين السجدتين، ٣/ ٥٠/ ١٧٠٠).

ومن الجدير بالذكر أن للمخرجين عدة مسالك في بيان موضع الحديث في مصدره، ولكل وجهة نظر معمول بها، ويقترح أن يختار منها ما يعم نفعه، ولا سيما مع تعدد الطبعات .

٤ ـ يُبين في قائمة المراجع جميع المعلومات التعريفية بطبعة المصدر الذي خُرِّج الحديث منه، بحيث يُذكر : رقم الطبعة، وتاريخها، ودار النشر، ومكانها، ومحقق الكتاب.

الوظيفة الخامسة: المقارنة بين طرق الحديث حسب الحاجة.

تقدم أن للمحدثين عدة مسالك في المقارنة بين طرق الحديث[١١٦]، منها أن يُذكر عند كتابة المقارنة ما يلي :

١ ـ مدخل كل طريق إلى المدار[١١٧]، ومثال ذلك عند الرغبة في تخريج ما روى هلال بن يساف، عن سلمة بن قيس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن رسول الله ﷺ قال: « إذا توضأت فانتثر »، فإنه يوجد عند الإمام الحميدي «٢/ ٣٧٨/ ٨٥٦»، حيث يقول: «حدثنا سفيان، قال ثنا منصور بن المعتمر، عن هلال بن يساف، عن سلمة بن قيس الأشجعي قال: قال رسول الله ﷺ: « إذا توضأت فانتثر، وإذا استجمرت فأوتر »، وحينئذ يمكن أن يُبين مدخل الحميدي إلى المدار، بأن يقال: أخرجه الحميدي (٢/ ٣٧٨/ ٨٥٦) من طريق منصور بن المعتمر، عن هلال به بمثله وزيادة في آخره.

٢ ـ الصيغة المناسبة لبيان علاقة صاحب المصدر بهذا المدخل؛ لأن له أحوالاً منها:

الحال الأولى: أن يكون في الوقت نفسه شيخاً لمؤلف المصدر الحديثي - وهو مسند الحميدي في هذه الحال - ، ويقترح أن يقال: «عن فلان»، ويُذكر المدخل إلى المدار - وهو تلميذ المدار - ، كما يُذكر المدار أيضاً، فعند إرادة تخريج ماروى منصور بن المعتمر، عن هلال بن يساف، عن سلمة بن قيس، - الحديث السابق - .

فعندما تتم مقارنة هذا الطريق بما تقدم عند الحميدي يمكن أن يُقال: «أخرجه الحميدي - ويُذكر الموضع - عن سفيان، عن منصور بن المعتمر به».

فالقول: «عن سفيان»؛ لأن سفيان شيخ الحميدي - كما يظهر من إسناده -، وسفيان في الوقت نفسه تلميذ لمنصور، ومنصور هو: المدار، وأكثر استعمال المحدثين للفظة "عن" في الشيوخ، وقد يستعملونها أيضاً لمن ليسوا من شيوخ المؤلفين من الرواة.

الحال الثانية: أن لا يكون تلميذ المدار شيخاً لمؤلف المصدر، ويقترح أن يُقال: « من طريق فلان »، أو: « من رواية فلان »، أو: « من حديث فلان »[118]، ويُذكر: اسم تلميذ المدار، كما يُذكر المدار أيضاً.

والتعبير بهذا الأسلوب هو أكثر صنيع المخرجين.

٣ـ ما يدل على بقية الإسناد إذا كانت له بقية مشتركة بين طرق الحديث الذي يراد تخريجه، وطريق الحديث في المصدر، بأن يقول: « به »، وهذا يأتي في حالة كون المدار، هو التابعي أو تابع التابعي ومن دونهما، وإن كان المدار، هو: الصحابي، فعندئذ لا تُذكر العبارة السابقة « به »؛ لأنه لم يبق من الإسناد شيء، إلا إن أريد بها المتن، كما يصنع المزي في مواضع كثيرة من تحفة الأشراف.

ـ ومثال ما يحتاج إلى لفظة: « به »، ماتقدم حيث يمكن أن يُكتب: «أخرجه الحميدي (٢/ ٣٧٨/ ٨٥٦)من طريق منصور بن المعتمر، عن هلال به»، فعود الضمير في قوله: « به »، على بقية الإسناد المشتركة بين الطريقين، حيث إن هلالاً يرويه عن سلمة بن قيس رضي الله عنه.

- ومثال ما لا يحتاج إلى ذلك، ما تقدم أيضاً في رقم (١)، حيث لم تُذكر لفظة: « به »؛ لأن المدار حينئذ، هو : سلمة بن قيس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وهو صحابي الحديث وبه ينتهي الإسناد، فلا معنى لذكر لفظة : « به » والحال هذه.

الوظيفة السادسة: المقارنة بين المتون حسب الحاجة :

سبق أن للمحدثين عدة مسالك في المقارنة بين المتون[١١٩]، ومنها : أن يقارن الباحث متن الحديث الذي يراد تخريجه، بمتن ذلك الحديث في المصدر الأصلي - وما يلحق بالمتن -، باستخدام عبارات خاصة، بحسب الجوانب المعتبرة عند المقارنة، ومن ذلك :

الجانب الأول: التعبير عن مدى تطابق الألفاظ وما يتبعها، وتذكر ألفاظ خاصة بحسب أحوال المتون المقارنة، كما يلي :

(أ) أن تتطابق الألفاظ تماماً، وعندئذ يُقترح أن تستعمل عبارة : "بمثله"، أو "بلفظه".

فإذا كان لفظ متن الحديث في المصدر، هو لفظ متن الحديث نفسه الذي يراد تخريجه بلا تغير في الألفاظ - باستخدام المرادفات، ونحو ذلك - فيمكن أن تستعمل العبارات السابقة ذاتها.

ومثال ذلك :

عند تخريج ما رواه هلال بن يساف، عن سلمة بن قيس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن رسول الله ﷺ قال: « إذا توضأت فانتثر، وإذا استجمرت فأوتر »، وهو عند الحميدي (٢/ ٣٧٨/ ٨٥٦) هكذا. قال: « حدثنا سفيان، قال : ثنا منصور بن المعتمر، عن هلال بن يساف، عن سلمة بن قيس الأشجعي،

قال: قال رسول الله ﷺ: إذا توضأت فانتثر، وإذا استجمرت فأوتر»، فيمكن أن يقال: أخرجه الحميدي (٢/ ٣٧٨/ ٨٥٦) من طريق منصور بن المعتمر، عن هلال به، بمثله.

ومن الجدير بالإشارة إليه أن العبارات السابقة تستخدم مطلقة كما تقدم، وتستخدم مقيدة مع غيرها من العبارات التخريجية، كالقول « بمثله، وبزيادة في أوله »، كأن يكون الحديث السابق الذي يراد تخريجه بلفظ: « إذا استجمرت فأوتر».

(ب) أن توجد بعض الفوارق اليسيرة بين متن الحديث الذي يراد تخريجه، ومتن حديث المصدر، وعندئذ يقترح أن تستعمل عبارة: بنحوه، ومثاله عند تخريج ما رواه هلال بن يساف، عن سلمة بن قيس رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «إذا توضأ أحدكم فلينتشر، وإذا استجمر فليوتر»، وهو عند الإمام الحميدي باللفظ المتقدم- في الحال الأولى- فعندئذ يمكن أن يُقال أخرجه الحميدي(٢/ ٣٧٨/ ٨٥٦) من طريق منصور بن المعتمر عن هلال به، بنحوه، علماً بأن هذه العبارة تستخدم أيضاً مقيدة كالقول: « بنحوه، وبزيادة في أوله »، أو: « بنحوه، وزيادة في آخره»، أو: « بنحوه مطولاً »)، وهكذا.

(جـ) أن توجد ألفاظ متن الحديث الذي يراد تخريجه، بألفاظ أخرى مرادفة لها في المصدر، في أكثر من موضع، وعندئذ يقترح أن تستعمل عبارة: بمعناه، مثل: أن يراد تخريج حديث: « أن رسول الله ﷺ لم يتوضأ مما مسته النار »، فيوجد في أحد المصادر بلفظ: « أن رسول الله ﷺ مرَّ على قدر فأخذ ذراعاً فأكل منه، ثم صلى ولم يتوضأ »، فحينئذ يمكن أن يقال: أخرجه. . .، بمعناه مطولاً، ويلاحظ أن هذه العبارة قد استخدمت هنا مقيدة تبعاً لحال الحديث، كما أنها تستخدم أيضاً مطلقة.

الجانب الثاني: التعبير عن الزيادات الواردة في المتون.

إذا اشتمل متن الحديث على زيادة غير موجودة في متن الحديث الذي يراد تخريجه فيُقترح أن يقال: "بنحوه، وبزيادة في أوله"، أو: "بمثله، وبزيادة في أوله"، أو: "بمعناه وبزيادة في أوله"، وكذا إذا كانت الزيادة في الأثناء، أو الآخر.

وهذه العبارة تستخدم مقيدة، كأن يراد تخريج ما رواه قيس بن أبي حازم، عن المستورد الفهري رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «ما الدنيا في الآخرة إلا كما يجعل أحدكم أصبعه في اليم»، وهو عند الحميدي (٢/ ٣٧٨/ ٨٥٥) هكذا. قال: «حدثنا سفيان قال ثنا إسماعيل بن أبي خالد، قال: سمعت قيس بن حازم[١٢٠]، يقول: سمعت المستورد أخا بني فهر يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: ما الدنيا في الآخرة إلا كما يجعل أحدكم أصبعه في اليم، ثم ينظر بم يرجع إليه».

وعند المقارنة بين متن حديث الحميدي، وبين متن الحديث المطلوب تخريجه، يُتبين أن في متن حديث الحميدي: زيادة في آخره، - وهي غير موجودة في الحديث المطلوب تخريجه - وعندئذ يمكن أن يُقال: أخرجه الحميدي (٢/ ٣٧٨/ ٨٥٥) من طريق إسماعيل بن أبي خالد، عن قيس بن أبي حازم، به، بمثله، وبزيادة في آخره.

الجانب الثالث: التعبير عن طول المتن وقصره، وهو على أحوال، منها:

(أ) أن تكون الزيادات في عدة مواضع من متن حديث المصدر، كأن تكون في أوله وأثنائه وآخره، أو تطول تلك الزيادات، وعندئذ يُقترح أن يقال: مطولاً، ومثاله: أن يراد تخريج ما روى سلمة بن قيس رضي الله عنه أن

رسول الله ﷺ قال: «لا تقتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق»، وهو عند الإمام أحمد (٤/ ٣٣٩) بلفظ « إنما هن أربع: لا تشركوا بالله شيئاً، ولا تقتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق، ولا تسرفوا، ولا تزنوا »، وعندئذ يقال: أخرجه الإمام أحمد (٤/ ٣٣٩)... بمثله مطولاً.

(ب) مقابل ما سبق، بمعنى أن تكون تلك الزيادات السابقة في متن الحديث الذي يراد تخريجه، وعندئذ يُقترح أن يقال: مختصراً، أو أصله عند فلان، ومثاله حديث: « إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرىء ما نوى، فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله»، وهو عند الإمام أحمد بلفظ « الأعمال بالنيات »، فعندئذ يمكن أن يُقال: أخرجه أحمد ويُذكر الموضع مختصراً، أو: أصله عند الإمام - أحمد ويُذكر الموضع -.

الجانب الرابع: التعبير عن اختلاف ترتيب الألفاظ:

فعند تقدم بعض الألفاظ على بعض في متن حديث المصدر، يُقترح أن يعبر بصيغة: « بتقديم وتأخير »، أو بصيغة: « قدم فيه وأخر »، ونحو ذلك من العبارات الدالة على هذا المعنى، ومثاله حديث عثمان رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: « لا ينكح المحرم»، وهو عند الإمام الحميدي (١/ ٢٠ / ٣٣) حيث يقول: « حدثنا سفيان، ثنا أيوب بن موسى، أخبرني نبيه بن وهب الحجبي أنه سمع أبان بن عثمان بن عفان يحدث عن أبيه أن رسول الله ﷺ قال: المحرم لا ينكح ولا يخطب»، فيُمكن أن يقال حينئذ: أخرجه الحميدي (١/ ٢٠/ ٣٣) من طريق أبان بن عثمان بن عفان عن أبيه بمثله بتقديم وتأخير وزيادة في آخره.

الجانب الخامس: التعبير عن القصص:

والمقصود بالقصص: تلك المناسبات والأحداث، والزوائد التي يقولها الصحابي أو التابعي عند رواية الحديث، أو بعده، وهي أنواع:

(أ) أن يكون القائل: الصحابي، ويُقترح أن تسمى حينئذ: قصة المتن، ومثاله حديث جَرْهَد الأسلمي رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «الفخذ عورة»، وهو عند الحميدي (٢/ ٣٧٨/ ٨٥٧) بلفظ أن جَرْهَد رضي الله عنه قال: «مرَّ بي رسول الله ﷺ، وأنا في المسجد وعليَّ بردة، وقد انكشفت فخذي، فقال النبي ﷺ: غطّ فخذك يا جَرْهَد، فإنّ الفخذ عورة».

فقول الصحابي: «مرَّ بي...» إلى آخر قوله «وقد انكشفت فخذي»، يسمى: قصة المتن، وهذه العبارة تذكر مقيدة مع ما سبق في الجوانب المتقدمة.

ويمكن أن يُقال في هذا الحديث: أخرجه الحميدي- ويُذكر الموضع- بمثله، وبزيادة في أوله، وقصة في متنه.

(ب) أن يكون القائل: التابعي ومن دونه، ويُقترح أن تسمى: قصة الإسناد، ومثالها عند تخريج ما رواه إسماعيل بن أبي خالد، عن قيس بن أبي حازم، عن المستورد الفهري أن رسول الله ﷺ قال: «ما الدنيا في الآخرة إلا كما يجعل أحدكم أصبعه في اليمِّ»، وهو عند الحميدي (٢/ ٣٧٨/ ٨٥٥) هكذا: «حدثنا سفيان، قال ثنا إسماعيل بن أبي خالد، قال: سمعت قيس بن أبي حازم، يقول: سمعت المستورد أخا بني فهر يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: ما الدنيا في الآخرة إلا كما يجعل أحدكم أصبعه في اليمِّ، ثم ينظر بم يرجع. قال سفيان وكان ابن أبي خالد يقول فيه: سمعت المستورد أخي بني فهر: يلحن فيه، فقلت أنا: أخا بني فهر».

فقول سفيان : « وكان ابن أبي خالد » إلخ، يُسمى : قصة في الإسناد، وعلى ذلك يمكن أن يُقال :

أخرجه الحميدي (٢/ ٣٧٨/ ٨٥٥) عن سفيان، عن إسماعيل به، بمثله، وبزيادة في آخره، وبقصة في إسناده.

الجانب السادس: التعبير عن الإدراج في الأحاديث.

والإدراج هو: أن يضاف في الحديث ما ليس منه.

وله أنواع في الإسناد والمتن، وبسط ذلك في كتب مصطلح الحديث[١٢١].

ويحسن التمثيل له هنا بما روى علقمة عن عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن النبي ﷺ أخذ بيده فعلمه التشهد في الصلاة، وقال: « قل التحيات لله والصلوات. فذكر التشهد، قال: فإذا قلت هذا فقد قضيت صلاتك إن شئت أن تقوم فقم، وإن شئت أن تقعد فاقعد »، فقوله : « فإذا قلت هذا » إلخ مدرج من كلام ابن مسعود، وقد جاء مفصولاً في طريق آخر[١٢١].

ويتم بيان هذا الإدراج بالصيغة السابقة.

الوظيفة السابعة: دراسة الأسانيد، والحكم عليها حسب الحاجة:

هذه الوظيفة من أهم وظائف المُخَرِّج، وهي ثمرة عمله في التخريج، يقول الحافظ ابن كثير في ذلك: « لا تتم فائدة الكتب إلا بمعرفة سقمها من صحتها»[١٢٢]، ويقول الحافظ ابن حجر في ذلك أيضاً: «من هنا يتبين ضعف طريقة من صنف في الأحكام بحذف الأسانيد من الكتب المذكورة. . . ، فإنهم يخرجون الحديث منها ويعزونه إليها من غير بيان صحته أو ضعفه»[١٢٣].

وهي أيضاً من أهم أنواع علم الحديث، يقول ابن دقيق العيد: «ولتكن عنايته بالأولى فالأولى من علوم الحديث، ونحن نرى أن أهمها ما يُؤدي إلى معرفة صحيح الحديث»[١٢٤]، ويقول ابن المُلَقِّن: «ولا شك ولا مرية أن أهم أنواعه - قبل الخوض في فهمه: معرفة صحيحه من سقيمه»[١٢٥].

وتعرف درجة الحديث بعدة سبل منها:

١ ـ أن يكون الحديث معزواً إلى الصحيحين أو أحدهما، إذ الأصل فيما احتجا به الصحة، وأما ما سواهما من المصادر التي اشترط أصحابها الصحة، فلا تخلو من تساهل ولا تسلم من مأخذ، والأصل عدم الركون إلى تصحيح أصحابها، بل تحتاج أحاديثها إلى الدراسة، ومن هؤلاء:

* ابن الجارود - أبو محمد: عبد الله بن علي الجارود النيسابوري، (ت٣٠٧هـ) في كتابه: المنتقى، قال الذهبي: «المنتقى في السنن: مجلد واحد في الأحكام لا ينزل منه عن رتبة الحسن أبداً، إلا في النادر في أحاديث يختلف فيها اجتهاد النقاد»[١٢٦]، وقال ابن حجر: «سماه ابن عبد البر وغيره: صحيحاً، وهو في التحقيق: مستخرج على صحيح ابن خزيمة باختصار»[١٢٧]، وقال الكتاني (ت١٣٤٥هـ): «هو كالمستخرج على صحيح ابن خزيمة، وتتبعت أحاديثه فلم ينفرد عن الشيخين منها إلا بيسير»[١٢٨].

* ابن خزيمة - أبو عبد الله: محمد بن إسحاق بن محمد، في كتابه: «المسند الصحيح المتصل بنقل العدل عن العدل من غير قطع في السند ولا جرح في النقلة»، المشهور: بصحيح ابن خزيمة.

* ابن حبان - أبو حاتم: محمد بن حبان بن أحمد التميمي البستي، في كتابه: التقاسيم والأنواع، المشهور: بصحيح ابن حبان.

* الحاكم - أبو عبد الله: محمد بن عبد الله بن محمد الحاكم، في كتابه: المستدرك على الصحيحين.

* والضياء المقدسي - ضياء الدين أبو عبد الله: محمد بن عبد الواحد ابن أحمد المقدسي الحنبلي، في كتابه: الأحاديث المختارة مما ليس في الصحيحين.

وأكثر من سبق تساهلاً، هو الحاكم، ويليه ابن حبان قال ابن الصلاح: «ويقاربه - يعني مستدرك الحاكم - في حكمه: صحيح أبي حاتم بن حبان البُسْتي»[129].

* ويقال: إن مسند الدارمي - أبو محمد: عبد الله بن عبد الرحمن، المرتب على الأبواب قد سماه بعضهم: بالصحيح، وفي ذلك نظر، ووَهِم من عزى ذلك للمنذري، والكتاب فيه الضعيف وغيره، قال ابن حجر: «الواقع يخالفه لما في الكتاب المذكور من الأحاديث الضعيفة والمنقطعة والمقطوعة»[130].

٢ ـ أن يكون الحديث من الأحاديث المتواترة، حيث أفردت بمؤلفات، مثل: كتاب: «قطف الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة[131]»[132] للحافظ السيوطي.

٣ ـ أن يبين أحد أئمة هذا الشأن - ممن يعتد بقوله - درجة الحديث كالإمام البخاري في كتابه: «التأريخ الكبير»، ومنه قوله - عند ترجمة محمد بن عمرو الهاشمي -: «حديثه مرسل لم يصح»[133].

٤ ـ دراسة إسناد الحديث ومتنه دراسة وافية، إذا كان الباحث على دراية كافية بها، يقول الحافظ ابن حجر في ذلك: «إن كان متأهلاً لمعرفة الصحيح من غيره، فليس له أن يحتج بحديث من السنن من غير أن ينظر في اتصال إسناده وحال رواته»[134].

وتتحقق هذه الدراسة بأمور، منها :

(أ) معرفة حال رواة الحديث على صورة الانفراد من حيث العدالة والضبط، وعلى صورة الاجتماع من حيث قبول مروياته أوردها كمن يحتج بمروياته في حال، وترد في حال أخرى، كالمختلطين، ومن قيد ضعفه أو توثيقه في شيخ أو تلميذ أو بلد[١٣٥].

(ب) التحقق من اتصال الإسناد بمعرفة الموصوفين بالإرسال ومراتب المدلسين ونحو ذلك.

(جـ) التأكد من سلامة الإسناد والمتن من الشذوذ والعلة القادحة، وبيانها إن وجدت، وتعرف العلة بعدة مسالك، منها : جمع طرق الحديث وما جاء في الباب، أو الوقوف على كلام أهل هذا الشأن المبين لها، كالإمام ابن معين، وأحمد، والبخاري، ومسلم، وأبي حاتم، وأبي زرعة، والدارقطني، يقول علي بن المديني في ذلك: «الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه»[١٣٦]، ويقول يحيى بن معين: «لو لم نكتب الحديث من ثلاثين وجهاً ما عقلناه»[١٣٧].

(د) جمع طرق الحديث وشواهده التي يحتاج إليها في رفع درجة الحديث.

(هـ) بيان درجة الإسناد على وجه التحديد من حيث مرتبته من الصحة والضعف، كأن يقال: «إسناد صحيح» أو «صحيح لغيره» أو «حسن» أو «حسن لغيره»، أو «ضعيف» أو «موضوع».

هذا ويلزم المتصدى لدراسة الأسانيد والحكم عليها أن يكون عارفاً بالأئمة النقاد المقبول قولهم في الجرح والتعديل، كما يعرف أيضاً معاني ألفاظهم فيهما، وكيفية التوفيق أو الترجيح عند تعارضهما ، ويعرف مراتبهم من حيث التشدد والتساهل.

وتفصيل دراسة الأسانيد والحكم عليها مبسوط في مؤلفات مفردة له[١٣٨].

جدول خلاصة وظائف التخريج السابقة:

الموضوع	الأسلوب
ذكر العبارة المناسبة لهذا المصدر، بأن يُقال: ←	أخرجه، أو خرجه، أو رواه.
ذكر المؤلف مع ذكر اسم كتابه عند الحاجة كأن يُقال: ←	الحميدي.
ذكر موضع الحديث في هذا المصدر بأن يُذكر: ←	(الجزء-المجلد-/الصفحة/رقم الحديث).
المقارنة بين الطرق أو الأسانيد بحيث تشتمل على عدة أمور:	
أ) المدار، وهوالراوي الذي التقت الطرق: ←	أ) وهو الصحابي أو التابعي أو من دونه.
ب) وتلميذ المدار ←	ب) وهو: الراوي عن المذكور السابق (أ).
جـ) وعلاقة تلميذ المدار بمؤلف المصدر: ←	جـ)
● فإن كان في الوقت نفسه شيخ للمؤلف فيقال: ←	● عن فلان.
● وإن كان غير ذلك فيقال: ←	● من طريق فلان.
د) والإشارة إلى بقيةالإسناد-إن كانت له بقية-فيقال: ←	د) بـه.
هـ) والعبــارة المناسبة لبيـان أن صحابي حديث المصـدر- هو مسند الحميدي هنا- غير صحابي الحديث المخرج إذا توافقت المتون أو معانيها، ويسمى:الشاهد، فيقال:	هـ) من حديث، و من:رواية فلان رضي الله عنه
المقارنة بين المتون:	
أ) ففي التعبير عن تطابق الألفاظ وما يتبعها يُقال : ←	أ) مثله، أو : نحوه، أو:معناه.
ب) وفي التعبير عنالطول وما يتبعه يُقال: ←	ب) مطولاً، أو: مختصراً- ولك أن تقول أيضاً :أصله-.
جـ) وفي التعبير عن الزيادات، يُقال: ←	جـ) بزيادة في أوله، أو بزيادة في آخره، أو بزيادة في أثنائه.
تنبيه: هـذه المـراتب السابقـة في وصـف: ما أضيـف إلـى النبي ﷺ من أقوال وأفعال ونحو ذلك. ←	
د) وفي التعبير عن: القصص، يُقال: ←	د) بقصة في متنه، أو بقصة في إسناده أو بهما.
تنبيه: هذه المرتبة لوصف ما أضيف للتابعي (قصة الإسناد)، وما أضيف إلى الصحابي (قصة المتن). ←	**تنبيه:** تستخدم العبارات السابقة مفردة ومركبة مثل: (بمثله مطولاً) أو (بنحوه بزيادة في أوله)، وهكذا.
هـ) في التعبير عن الإدراج في المتون بحيث يُقال: ←	هـ) وقوله «...» مدرج في المتن.
دراسة الأسانيد والحكم عليها: بأن يُقال: ←	أ) صحيح، أو صحيح لغيره. ب) حسن، أوحسن لغيره. جـ) ضعيف. د) ضعيف جداً. هـ) موضوع.
في قائمة المـراجع يُذكر: طبعة المسـند (التي رُجع اليها) وتـأريخهـا، ودار النشـر ومكانهـا، وبيـان: محققهـا - علـى حسب الموجود، فيما سبق-، كأن يُقال: ←	طبعة المجلس العلمي بالباكستان، تحقيق العلامة حبيب الرحمن الأعظمــي.

الخاتمة

على ضوء هذا البحث يمكن إيراد النتائج الآتية :

أولاً: حصر تعريف التخريج في معنى واحد، لا يسلم من مأخذ، حيث إن له عدة معان عند المحدثين المتقدمين منهم والمتأخرين.

ثانياً: أنه يمكن جمع معاني التخريج المتعددة في تعريف واحد جامع مانع، حيث إن الأصل أن تكون التعريفات شاملة بأوجز عبارة بشرط أن لا يدخل في العلم المعرف به ما ليس منه، وتنوع معانيه دليل على لزوم الشمول في التعريف.

ثالثاً: المصادر المسندة هي على مراتب من جهة أهمية أسانيدها، فمنها مصادر هي أمهات الكتب الحديثية، ومنها مصادر يبين فيها أصحابها أسانيدهم إلى المصادر الأمهات.

رابعاً: وظائف التخريج متعددة، منها المتعلق بمعرفة مناهج ترتيب المصادر الحديثية، ومنها المتعلق بالمقارنة بين طرق ومتون الأحاديث، ونحو ذلك.

خامساً: أهمية التخريج كبيرة وباقية حتى مع توافر برامج الحاسوب في علم الحديث التي يسرت على الباحثين الكثير من مرحلة جمع المعلومات، وتبقى مراحل عدة تسهم وظائف التخريج في تحقيقها.

سادساً: حاجة الباحث للدراية بالمصطلحات والمناهج العلمية مهمة، ولا سيما تلك الخاصة ببعض العلماء، حيث قد يترتب على عدم معرفتها الخطأ في فهم مرادهم.

سابعاً: الأصل في تلقى العلوم المشافهة، وكم يُغرب من كان شيخه كتابه، ومن صور المشافهة العملية : العناية بالإسناد على مر العصور، حيث لا تزال طائفة من أهل العلم والحديث تروي الأحاديث والكتب بالأسانيد التي تصل المتأخر بالمتقدم.

والرواية بالإسناد في المتأخر من العصور معدودة من مكملات العلوم، فالأولى لطالبها أن يكون وسطاً في تحصيلها بلا إفراط ولا تفريط، فهي تزيده شرفاً مع شرفه، ولو تركها لم ينقص من قدره.

وقد سبق في مقدمة البحث بيان إسنادى لأول حديث في صحيح البخاري، من هذا العصر إلى رسول الله ﷺ. فمن المناسب أن يكون الختام بآخر حديث منه، وهو:

ما حدثنا عبد الرحمن بن أبي بكر الملا، عن أبي حفص: عمر بن حمدان المحرسي التونسي، عن أحمد بن إسماعيل البرزنجي، عن أبيه: أبي النضر: إسماعيل بن زين العابدين البرزنجي المدني، عن محمد صالح بن محمد الفُلاّني المدني، عن محمد بن محمد المعروف بابن سنّة الفُلاّني المدني، عن أبي الوفاء: أحمد بن محمد العَجل بن عُجيل الكفيفَ الزبيدي اليمني، عن يحيى بن مُكْرَم الطبري المكي، عَن جده: محمد بن محمد بن المحب الطبري المكي، عن إبراهيم بن محمد بن صديق الدمشقي المكي الشهير بالرسَّام، عن عبدالرحيم بن عبدالله الأُوَالي الفَرْغاني، عن أبي عبدالرحمن: محمد بن شاذَبَخْت الفارسي الفَرْغاني، عن أبي لقمان: يحيى ابن عمّار بن مُقْبل بن شاهان الخُتَّلاني السمرقندي، عن محمد بن يوسف بن مَطَر الفَرَبْري، عن الإمام الحافظ أبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري الجُعْفي قال: حدثنا أحمد بن إشكاب، حدثنا محمد بن فُضيل، عن عمارة ابن القعقاع، عن أبي زرعة، عن أبي هرير # قال: قال النبي ﷺ: «كلمتان حبيبتان إلى الرحمن خفيفتان على اللسان ثقيلتان في الميزان: سبحان الله وبحمده، سبحان الله العظيم». هذا الحديث أخرجه الإمام البخاري[١٣٩] وهو آخر حديث ختم به جامعه الصحيح.

اللهم صلِّ على محمد وأزواجه وذريته كما صليت على آل إبراهيم، وبارك على محمد وأزواجه وذريته كما باركت على آل إبراهيم إنك حميد مجيد[١٤٠]، والحمد لله رب العالمين.

ملحق : مصطلحات حديثية خاصة :

* ينبغي لطالب العلم أن يتنبه إلى مناهج أهل العلم في مؤلفاتهم، حيث إن لبعضهم مصطلحات خاصة، مثل أن يعزو أحدهم الحديث إلى مصدره، ويريد بذلك أن أصل الحديث في هذا المصدر، لا ألفاظ الحديث، على طريقة الفقهاء وممن يعرف بذلك الحافظ العراقي كما يظهر من منهجه في العزو في كتابه المغني وهو في تخريج أحاديث الإحياء، وكذا البيهقي في كتبه.

- وجرى اصطلاح بعض المتأخرين على العزو إلى سنن الإمام أبي عبدالرحمن : أحمد بن شعيب النسائي[١٤١] (ت٣٠٣هـ) دون تفريق بين السنن الصغرى (المجتبى) والسنن الكبرى، ومن هؤلاء : الحافظ عبد العظيم بن عبد القوي المنذري في كتابه : الترغيب والترهيب[١٤٢].

- يختصر بعض المحدثين أسماء المصادر أو أسماء أصحابها بذكر بعض حروف منها تدل على أصحابها، ويُسمي الحافظ الحاكم هذه الحروف : علامات، حيث ذكر أنه وضع لمراتب الأحاديث : «علامات تدل على كل حديث»[١٤٣]، ويُسمي الحافظ ابن حجر هذه العلامات : رقوماً، حيث يقول : «جعلت لها رقوماً أبينها . . . فللدارمي . . . : مي . . »[١٤٤].

- تتنوع مناهج المحدثين في تلك الرقوم، فمثلاً رقم : "ق" عند الإمام الذهبي وغيره يراد به ابن ماجه، وعند الحافظ السيوطي في الجامع يراد به ما اتفق عليه البخاري ومسلم.

وكذا رقم "ع" فإنه عند الذهبي وغيره يراد به الجماعة، على حين السيوطي يرقم به إلى أبي يعلى.

* وللإمام أبي محمد : الحسين بن مسعود البغوي اصطلاح خاص في كتابه : « مصابيح السنة » نبه إليه الحافظ ابن حجر ، حيث يقول الإمام البغوي : « أعني بالصحاح ما أخرجه الشيخان. . . ، وأعني بالحسان ما أورده أبو داود والترمذي وغيرهما من الأئمة. . . وما كان من ضعيف أو غريب أشرت إليه ، وأعرضت عما كان منكراً أو موضوعاً. . . »[١٤٥].

والمعروف أنه لا مشاحة في الاصطلاح الخاص مع التنبيه إليه ، يقول الخطيب التِّبْريزي : « ليس من العادة المشاحة في الاصطلاح والتخطئة عليه مع نص الجمهور على أن من اصطلح في أول الكتاب فليس ببعيد عن الصواب »[١٤٦].

* ويتنبه أيضاً إلى تنوع ترتيب الحروف الهجائية بين المشارقة والمغاربة ، فطريقة المشارقة هي : (أ، ب، ت، ث، ج، ح، خ، د، ذ، ر، ز، س، ش، ص، ض، ط، ظ، ع، غ، ف، ق، ك، ل، م، ن، هـ، و، ي، ويجعل بعضهم حرف: "لا" اللام ألف مستقلاً قبل الياء، وربما قدم بعضهم الواو على الهاء).

وطريقة المغاربة هي : (أ، ب، ت، ث، ج، ح، خ، د، ذ، ر، ز، ط، ظ، ك، ل، م، ن، ص، ض، ع، غ، ف، ق، س، ش، هـ، و، ي).

ومعرفة هذا الترتيب تفيد في تيسير الوصول إلى البغية في مؤلفات المغاربة.

الهـوامش:

(١) سورة النساء، الآية: ١

(٢) سورة آل عمران، الآية: ١٠٢

(٣) سورة الأحزاب، الآيتان: ٧٠، ٧١

(٤) هذه خطبة الحاجة أخرجها أبو داود واللفظ له (في ١٢ كتاب النكاح، ٣١ باب خطبة النكاح،٢١١٨)، والنسائي (في ١٤ كتاب الجمعة، ٢٢٤ باب كيفية الخطبة، ١٤٠٥، و٢٦ كتاب النكاح، ٣٩ باب ما يُستحب من الكلام عند النكاح، ٣٢٧٩) من طريق أبي الأحْوص، وأبي عُبيدة عن عبد الله بن مسعود، وإسناد أبي الأحْوص: صحيح.

(٥) صح أن النبي ﷺ كان يقول ذلك في خُطَبه، ومنه حديث جابر بن عبدالله رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ كان يقول: «أما بعد، فإن خير الحديث كتاب الله، وخير الهدي هدي محمد، وشر الأمور محدثاتها، وكل بدعة ضلالة» أخرجه الإمام مسلم (في ٣ كتاب الجمعة، ٣١ باب تخفيف الصلاة والخطبة، ٧٦٨)، وفي رواية عنده أنه قال: «كان رسول الله يخطب الناس، يحمد لله ويثني عليه بما هو أهله ثم يقول من يهده الله» الحديث.

(٦) سورة البيّنة الآية: ٥ .

(٧) بالواو.

(٨) بضم العين المهملة، وسكون السين وضم الكاف.

(٩) وهو اسمه.

(١٠) بضم القاف وسكون النون وضم الدال.

(١١) ويصح أيضاً: السَرْخَسي.

(١٢) ويصح أيضاً في الميم الفتح.

(١٣) ويصح أيضاً بكسر الفاء.

(١٤) أخرجه البخاري (في ١ كتاب بدء الوحي، ١ باب كيف بدأ الوحي إلى رسول الله ﷺ، ١/٩/١) عن الحميدي، عن سفيان.

وأخرجه مسلم (في ٣٣ كتاب الإمارة، ٤٥ باب قوله ﷺ: « إنما الأعمال بالنيات»، ١٩٠٧/١٥١٥/٣) عن ابن أبي عمر، كلاهما عن سفيان به، واللفظ للبخاري.

(١٥) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي (٢/٠٠٣).

(١٦) النكت على كتاب ابن الصلاح (١٦٦).

(١٧) انظر: فتح الباري (١/٥٩، ٣٠٠)، والنكت على كتاب ابن الصلاح (٢٥٢)، وغيره.

(١٨) غالباً ما تتصحف صيغة الأداء " عن " إلى " ابن "، وكذا العكس.

(١٩) في مقدمة كتابه: مشكاة المصابيح (٦/١) وهو في: تخريج أحاديث مصابيح السنة للبغوي.

(٢٠) في مقدمة كتابه: تحفة الطالب بمعرفة أحاديث مختصر ابن الحاجب (٩٨).

(٢١) وكتابه: أصول التخريج.

(٢٢) وكتابه: كشف اللثام عن أسرار تخريج حديث رسول الله ﷺ.

(٢٣) وكتابه: طرق تخريج حديث رسول الله ﷺ.

(٢٤) وكتابه: حصول التفريج بأصول التخريج.

(٢٥) وكتابه: التأصيل لأصول التخريج.

(٢٦) أصول التخريج (١٠).

(٢٧) كشف اللثام (٢٨/١).

(٢٨) طرق تخريج حديث رسول الله ﷺ (٩).

(٢٩) حصول التفريج (١٣).

(٣٠) التأصيل (٥٢).

(٣١) المبحث الثالث من الفصل الأول، ص: ١٩.

(٣٢) أصول التخريج (١٨).

(٣٣) تهذيب اللغة (١١/٥٠)، مادة: خرج.

(٣٤) الصحاح تاج اللغة (٣٠٩/١)، مادة: خرج.

(٣٥) لسان العرب (٢٤٩/٢)، مادة: خرج.

(٢٦) تاج العروس من جواهر القاموس (٢٨/٢)، مادة: خرج.

(٣٧) كما في تهذيب اللغة (٤٨/٧)، واللسان (٢٥١/٢) مادة :خرج.

(٣٨) البيت لأبي ذُؤيب الهُذلي كما في شرح أشعار الهُذَليين (١٢٩/١).

(٣٩) تهذيب اللغة (٤٨/٧)، مادة: خرج.

(٤٠) كما في اللسان (٢٥١/٢)، مادة: خرج.

(٤١) كما في تهذيب الغة للأزهري (٤٨/٧)، مادة: خرج.

(٤٢) سورة قّ، الآية :٤٢

(٤٣) كما في تهذيب اللغة (٤٩/٧)، مادة: خرج.

(٤٤) القاموس المحيط (٢٣٧)، مادة: خرج.

(٤٥) الصحاح (٣٠٩/١)، مادة: خرج.

(٤٦) القاموس المحيط ٧٣٢، مادة: خرج.

(٤٧) كما في تهذيب اللغة للأزهري (٧/٥٠)، مادة : خرج.

(٤٨) اللسان (٢/٢٥٠)، مادة : خرج.

(٤٩) القاموس المحيط ٧٣٢، مادة: خرج.

(٥٠) كما في تهذيب اللغة (٧/٥٣)، واللسان (٢/٢٥٠)، مادة: خرج.

(٥١) التاج (١/٣٠٩)، مادة: خرج.

(٥٢) معجم مقاييس اللغة (٤/٢٩١)، مادة: خرج.

(٥٣) للتخريج معان أخرى عند الفقهاء والأصوليين، ومنها: تخريج الفروع على الأصول، ويريدون بذلك قياس الأول على الثاني، وللدكتور: يعقوب بن عبد الوهاب الباحسين كتاباً في ذلك اسمه: «التخريج عند الفقهاء والأصوليين».

(٥٤) يستعمل لفظ: «التخريج» عند المحدثين فيما يتعلق بضبط الكتابة، حيث يرد بمعنى: إلحاق السقط من الكتب بالإشارة عند موضعه، وبيانه عند الحاشية المحاذية له، ويسمى أيضاً: اللَحَق - بفتح اللام والحاء -، قال القاضي الحسن بن عبد الرحمن الرَّامَهُرْمُزي - ت٣٦٠هـ- (في المحدث الفاصل بين الراوي والواعي ٦٠٦): « التخريج على الحواشي أجوده أن يخرج من موضعه حتى يلحق به طرف الحرف المبتدأ به من الكلمة الساقطة في الحاشية ».

وقال القاضي عياض بن يعقوب اليَحْصُبي - ت ٥٤٤ هـ - (في الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع ١٦٢): «باب: التخريج والإلحاق للنقص: أما تخريج المُلْحقات لما سقط من الأصول، فأحسن وجوهها: ما استمر عليه العمل عندنا من كتابة خط بموضع النقص صاعداً إلى تحت السطر الذي فوقه، ثم ينعطف إلى جهة التخريج في الحاشية انعطافاً يشير إليه».

وقال ابن جماعة (أبو إسحاق: إبراهيم بن سعد الله بن جماعة الكناني) - ت ٧٣٣هـ - (في تذكرة السامع والمتكلم ١٨٥): «وجهة اليمين أولى إن أمكن ثم يكتب التخريج من محاذاة العلامة صاعداً إلى أعلى الورقة».

وصورة هذا الخط هكذ « ⌐ » أو « ¬ ».

(٥٥) سيأتي - إن شاء الله - ذكر أشهرها في الفصل الثاني، ص: ٢٥.

(٥٦) في مقدمة صحيحه (١/٤).

(٥٧) في رسالته إلى أهل مكة ٢٦.

(٥٨) المدخل إلى كتاب الإكليل ٣٠، ٣١.

(٥٩) الجامع لأخلاق الراوي (٢/٢٨٤).

(٦٠) شرح سنن ابن ماجه (٥/١٥٤٣)، ويقول الحافظ العراقي أيضاً (في تخريج أحاديث منهاج البيضاوي ٣٣): « ذاكراً من خَرَّجها من الأئمة ».

(٦١) فتح المغيث شرح ألفية الحديث (٣/٨١٣).

(٦٢) من صور التخريج بهذا المعنى:

الأولى: أن يعمل ذلك المحدث لنفسه، بحيث يبين أسانيده ومروياته، وهو الذي يراد بقولهم: « خَرَّج لنفسه مرويات ».

الثانية: أن يعمل ذلك المحدث لشيوخه ومعاصريه في الغالب. (انظر: حصول التفريج لأحمد الغماري ١٣).

وقد جرت على ذلك عادة بعض المحدثين، يقول أبو بكر:أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (في الجامع لأخلاق الراوي ٢/٨٨): « إن لم يكن الراوي من أهل المعرفة بالحديث وعلله واختلاف وجوهه وطرقه وغير ذلك من أنواع علومه فينبغي له أن يستعين ببعض حفاظ وقته في تخريج الأحاديث التي يريد إملاءها قبل مجلسه، فقد كان جماعة من شيوخنا يفعلون ذلك...»، وهذه الصورة هي المرادة بقولهم: « خَرَّج لفلان))، وممن عرف بذلك: الحافظ يحيى بن عبد الوهاب بن محمد بن إسحاق العبدلي الأصبهاني ابن مَنْدَه، فقد قال الإمام أبو سعد: عبد الكريم بن محمد السمعاني عنه (في التحبير في الجامع الكبير ٢/ ٣٧٩): « خرج التخاريج لنفسه، ولجماعة من شيوخنا الأصبهانيين »، يعني استخرج لهم أسانيد مروياتهم.

(٦٣) النكت على مقدمة ابن الصلاح (١/٢٢٩) .

(٦٤) علوم الحديث ٢٤.

(٦٥) كلام ابن الصلاح يحتاج إلى إعادة النظر من جهة أنه ساق فوائد المستخرجات بأسلوب الحصر، ولهذا فإن الحافظ أبا الفضل: عبد الرحيم بن الحسين العراقي تعقبه (في التقييد والإيضاح ١٩) فقال: « لو قال: إن هاتين الفائدتين من فوائد المستخرجات، لكان أحسن، فإن فيها غير هاتين الفائدتين...» ثم ذكر فائدة ثالثة لها، وكذا صنع الحافظ ابن حجر (في النكت على كتاب ابن الصلاح ١/ ٣٢١) وزاد عليه سبع فوائد.

(٦٦) (ص: ٩٨).

(٦٧) (ص: ٢٤).

(٦٨) في (١/٣١١).

(٦٩) ويؤخذ على الحافظ العراقي- يغفر الله له- التعبير بقوله: « قاضي القضاة» حيث ورد النهي عنه، فلعل العراقي لم يقف على دليل النهي.

(٧٠) ص: ٣٣.

(٧١) فيض القدير (١/ ٢٠).

(٧٢) المعنى الثالث، ص: ١٦ .

(٧٣) ص: ١٤.

(٧٤) أصول التخريج (١٢).

(٧٥) حصول التفريج (١٣).

(٧٦) كشف اللثام (٢٨/١) وهو يقول فيه: « هو: عزو الحديث - بعد التفتيش عن حاله - إلى مخرجيه من المصادر المعتبرة عند أئمة الحديث، والتي تروى فيها الأحاديث بأسانيد مستقلة بمؤلفيها.

(٧٧) طرق تخريج حديث رسول الله ﷺ(١٠).

(٧٨) ص: ١٥، ١٦، ١٧.

(٧٩) مقدمة كتابه مشكاة المصابيح (٦/١)، وهو تخريج أحاديث مصابيح السنة للبغوي.

(٨٠) كلامه الأول في كتابه: إطراف المُسْنِد المعتلي بأطراف المُسنَد الحنبلي (١٧٦/١).

وكلامه الثاني في كتابه: العجاب في بيان الأسباب (١/ ٢٢٠).

(٨١) انظر التأصيل لأصول التخريج للدكتور بكر بن عبد الله أبو زيد(١٤).

(٨٢) تقدم بيانها في ص: ٤١.

(٨٣) تقدم بيانها في ص: ٧١.

(٨٤) ص: ٧١.

(٨٥) ص: ٥١.

(٨٦) ص: ٦١.

(٨٧) (١٩٨/١).

(٨٨) (٩/١).

(٨٩) (٩٠/١).

(٩٠) (٤٢/١).

(٩١) (٥٣١/١٠).

(٩٢) (٣١٠/١).

(٩٣) (٦٠/١).

(٩٤) انظر: أصول التخريج للدكتور الطحان ٣٧، وطرق تخريج حديث رسول الله ﷺ للدكتور عبد المهدي عبد القادر ٢٥.

(٩٥) عند بيان معاني التخريج عند المحدثين ، ص: ١٧.

(٩٦) عند ذكر معاني، ص: ١٥.

(٩٧) وهو مطبوع في دار البشائر الإسلامية ، بيروت.

(٩٨) في مقدمة كتابه (مشكاة المصابيح ١/٦).

(٩٩) وهو مطبوع بالمكتب الإسلامي بيروت، وشارك في تخريجه العلامة: الألباني.

(١٠٠) وهو مطبوع بدار ابن خزيمة، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ، بعناية: سلطان بن فهد الطبيشي.

(١٠١) وهو مطبوع بدار المأمون، القاهرة، الطبعة الأولى ١٣٥٧هـ.

(١٠٢) وهو مطبوع بدار حراء، الطبعة الأولى عام ١٤٠٦هـ، بتحقيق ودراسة: عبد الغني بن حميد.

(١٠٣) وهو مطبوع بدار الأرقم، الكويت، الطبعة الأولى عام ١٤٠٤هـ، بتحقيق: حمدي السلفي.

(١٠٤) وهو مطبوع بدار العاصمة، الرياض، الطبعة الأولى عام ١٤١٤هـ، بتحقيق: جمال السيد.

(١٠٥) وهو مطبوع ضمن مجموع في تخريج أحاديث الإحياء، بتحقيق: أبي عبد الله الحداد.

(١٠٦) وهو مطبوع بدار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الأولى عام ١٤٠٩هـ، بتحقيق: محمد بن ناصر العجمي.

(١٠٧) وهو مطبوع عدة طبعات.

(١٠٨) وهو مطبوع بمطبعة الفجالة الجديدة، القاهرة، عام ١٣٨٤هـ، وهو: مختصر لنصب الراية للزيلعي.

(١٠٩) وهو مطبوع في آخر تفسير الكشاف للزمخشري، بدار المعرفة، بيروت.

(١١٠) وهو مطبوع بدار الجنان، بيروت، الطبعة الأولى عام ١٤٠٨هـ.

(١١١) وهو مطبوع بدار العاصمة، الرياض، الطبعة الأولى عام ١٤٠٩هـ.

(١١٢) وهو مطبوع بدار المأمون، بيروت.

(١١٣) الراوي الأعلى، هو: آخر راو تنتهي به سلسلة الإسناد من جهة المتن ويكون صحابياً، كما في الأحاديث المرفوعة، وتابعياً، كما في المراسيل التي يسقط فيها الصحابي ومن دونه، مثل أن يروي الثوري عن منصور، عن هلال بن يساف أن النبي ﷺ قال: « إذا توضأت فانتثر »، فهلال تابعي، ولم يذكر الصحابي في هذا الإسناد وهذه إحدى صور المراسيل .

ويقابله الراوي الأدنى، فهو: أقرب الرواة إلى جهة المؤلفين أو المتأخرين.

(١١٤) في الفصل الأول، ص: ١٦.

(١١٥) تقدم بيان المصادر المؤلفة على هذا النحو في الفصل الثاني، ص: ٢٦ .

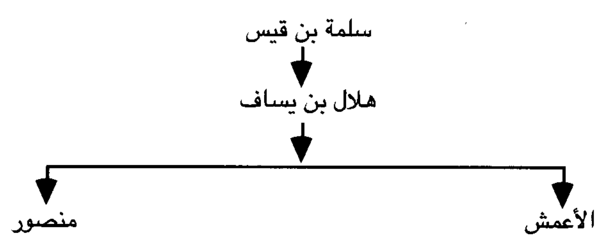
(١١٦) ص: ٢٣.

(١١٧) المدار هو: الراوي الذي تلتقي عنده الطرق، أو الذي تفترق من عنده الطرق، فإذا نُظر إليه من جهة بداية الطرق الدنيا - القريبة من جهة المتأخرين - كان: ملتقى الطرق، وإذا نُظر إليه من جهة نهاية الطرق، فيكون: مفترق الطرق، ومثال ذلك:

ما روى الأعمش، عن هلال بن يساف، عن سلمة بن قيس رضي الله عنه.

وما روى منصور بن المعتمر، عن هلال بن يساف عن سلمة بن قيس رضي الله عنه.

فالمدار في الطريقين: هلال؛ لأن الطريقين التقيا عنده أو افترقا من عنده، كما يوضحه الرسم الآتي:



(١١٨) تستخدم عبارة "من حديث"، أو "من رواية" غالباً في وصف صنيع الصحابي، فيقال مثلاً: «أخرجه الحميدي من حديث ابن عباس رضي الله عنه»، أو: «من حديث عائشة رضي الله عنها» وهكذا، وهي عبارة تستخدم غالباً في الشواهد، أو عند بيان اختلاف الصحابي راوي الحديث.

وتستخدم عبارة " من طريق "، غالباً في وصف صنيع التابعي ومن دونه، فيقال مثلاً: «أخرجه الحميدي من طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس »، ويوصف صنيعه أيضاً بلفظ «من رواية »، فيقال مثلاً: « من رواية سعيد بن جبير عن ابن عباس ».

(١١٩) انظر: ص ٢٣.

(١٢٠) كذا في المطبوع، والصواب: قيس بن أبي حازم.

(١٢١) انظر: كتاب معرفة علوم الحديث للحاكم (٣٩)، والنكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (٨١٥/٢)وغيرهما.

(١٢٢) في مقدمة كتابه: تحفة الطالب بمعرفة أحاديث مختصر ابن الحاجب(٩٨).

(١٢٣) النكت على كتاب ابن الصلاح(١٦٦).

(١٢٤) الاقتراح في بيان الاصطلاح(٢٨٤).

(١٢٥) البدر المنير (٣٠٩/١).

(١٢٦) سير أعلام النبلاء(٢٣٩/١٤).

(١٢٧) إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة(١/١٥٩).

(١٢٨) الرسالة المستطرفة(٢٥).

(١٢٩) علوم الحديث (٢٢).

(١٣٠) النكت على كتاب ابن الصلاح(١/٢٨٠).

(١٣١) وهو مطبوع بالمكتب الإسلامي في بيروت، الطبعة الأولى١٤٠٥هـ، بتحقيق خليل محيي الدين الميس.

(١٣٢) يوجد في بعض هذه المؤلفات شيء من التساهل حيث أدخلوا فيها ما ليس منها اغتراراً بكثرة الطرق.

(١٣٣) (١/١٩١/٥٨٠).

(١٣٤) النكت على كتاب ابن الصلاح(١٤٩).

(١٣٥) انظر النكت على كتاب ابن الصلاح(٨٢).

(١٣٦) الجامع لأخلاق الراوي للخطيب البغدادي(٢/٢١٢).

(١٣٧) تأريخ الدوري(٤٣٣٠).

(١٣٨) منها: كتاب: دراسة الأسانيد للدكتور عبد العزيز العثيم، وكتاب: منهج دراسة الأسانيد والحكم عليها للدكتور وليد العاني.

(١٣٩) (في٩٧ كتاب التوحيد، ٥٨ باب قول الله تعالى : (ونضع الموازين القِسْط ليوم القيامة) وأن أعمال بني آدم، وقولهم يوزن، ١٣/٥٣٧/٧٥٦٣).

(١٤٠) هذه إحدى صيغ الصلوات على النبي ﷺ، أخرجها البخاري في (٨٠ كتاب الدعوات، ٣٣ باب هل يصلى على غير النبي ﷺ،١١/١٦٩/ ٦٣٦٠) من حديث أبي حميد الساعدي أنهم قالوا: يا رسول الله: كيف نصلي عليك؟ قال : « قولوا ...» وذكر الحديث كما تقدم.

(١٤١) وهو : النَّسئي، وهو الأفصح، ولكنه غير مشهور.

(١٤٢) انظر : حصول التفريج لأحمد الغماري ٦٤.

(١٤٣) المدخل إلى كتاب الإكليل : (٧١).

(١٤٤) إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة (١/١٥٩).

(١٤٥) النكت على علوم الحديث (٧٤١).

(١٤٦) المرجع نفسه.

فهرس المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

١ ـ **إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة،** لأحمد بن أبي بكر البوصيري، تحقيق: عادل السعد، نشر: مكتبة الرشد في الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.

٢ ـ **إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة،** لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: د. زهير الناصر، نشر: الجامعة الإسلامية في المدينة، الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ.

٣ ـ **الأحاديث المختارة مما ليس في الصحيحين،** لأبي عبد الله: محمد بن عبد الواحد بن أحمد الضياء المقدسي الحنبلي، تحقيق: د. عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، نشر: مكتبة النهضة في مكة، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ.

٤ ـ **اختصار علوم الحديث،** لأبي الفداء: إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي - مع الباعث الحثيث، لأحمد شاكر -، نشر: دار العاصمة في الرياض، الطبعة الأولى١٤١٥ هـ.

٥ ـ **أصول التخريج ودراسة الأسانيد،** للدكتور: محمود الطحان، نشر: دار القرآن في بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠١هـ.

٦ ـ **الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع،** للقاضي عياض اليحصبي، تحقيق: السيد أحمد صقر، نشر: دار التراث في القاهرة ١٣٩٨هـ.

٧ ـ **البدر المنير في تخريج أحاديث الشرح الكبير،** لعمر بن علي بن أحمد الأنصاري الشافعي المعروف بابن المُلَقِّن، تحقيق: جمال السيد، نشر: دار العاصمة في الرياض، الطبعة الأولى عام١٤١٤ هـ.

٨ ـ **تاج العروس من جواهر القاموس،** لمحمد مرتضى الحسيني الزبيدي، نشر: دار الفكر في بيروت.

٩ ـ **التأصيل لأصول التخريج،** للدكتور: بكر بن عبد الله أبو زيد، نشر: دار العاصمة في الرياض، الطبعة الأولى١٤١٣هـ.

١٠ـ **التحبير في المعجم الكبير،** لأبي سعد: عبد الكريم بن محمد السمعاني، تحقيق: منيرة ناجي، نشر : مطبعة الإرشاد في بغداد،١٣٩٥هـ.

١١ـ **تحفة الطالب بمعرفة أحاديث مختصر ابن الحاجب،** لأبي الفداء: إسماعيل بن عمر بن كثير، تحقيق : عبد الغني بن حميد الكبيسي، نشر دار حراء في مكة، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.

١٢ـ **تخريج أحاديث العادلين،** للحافظ محمد بن عبد الرحمن السخاوي، نشر: دار البشائر الإسلامية في بيروت .

١٣ـ **تخريج أحاديث الهداية،** لعلاء الدين بن علي بن عثمان المارديني (المشهور بابن التركماني - ت ٧٤٥هـ -).

١٤ـ **تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف (للزمخشري)،** للحافظ أبي محمد: عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي، عناية: سلطان بن فهد الطبيشي، نشر: دار ابن خزيمة في الرياض، الطبعة الأولى١٤١٤هـ.

١٥ـ **تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في منهاج البيضاوي،** لعبد الرحيم بن الحسين العراقي، تحقيق: محمد بن ناصر العجمي، نشر : دار البشائر الإسلامية في بيروت، الطبعة الأولى عام ١٤٠٩هـ.

١٦ـ **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي،** لعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، نشر: دار الباز في مكة، الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ.

١٧ـ **تذكرة الحفاظ،** لأبي عبد الله: محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، نشر: دار الفكر العربي.

١٨ـ **تذكرة السامع والمتكلم،** لأبي إسحاق: إبراهيم بن سعد الله بن جماعة، نشر دار الكتب العلمية في بيروت.

١٩ـ **الترغيب والترهيب،** لعبد العظيم بن عبد القوي المنذري، شر: دار الفكر ١٤٠١هـ.

٢٠ـ **التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح،** لعبد الرحيم بن الحسين العراقي، نشر: دار الحديث في بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ.

٢١ـ **التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير،** للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، مطبوع عدة طبعات.

٢٢ـ **التنكيت والإفادة في تخريج أحاديث سفر السعادة،** لأبي عبد الله: محمد بن حسين بن هِمَّات، نشر: وهو مطبوع بدار المأمون في بيروت.

٢٣ـ **تهذيب الكمال،** لأبي الحجاج: يوسف المزي، تحقيق: د. بشار عواد، نشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.

٢٤ـ **تهذيب اللغة،** لأبي منصور: محمد بن أحمد الأزهري ، نشر: دار القومية العربية في مصر، طبعة ١٣٨٤ هـ.

٢٥ـ **جامع الأصول من أحاديث الرسول،** لأبي السعادات: المبارك بن محمد بن الأثير الجزري، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط، نشر: دار الفكر في بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ.

٢٦ـ **الجامع الصحيح- وهو سنن الترمذي-،** لأبي عيسى: محمد بن عيسى الترمذي، نشر: مطبعة الحلبي في مصر، الطبعة الثانية ١٣٩٨هـ.

٢٧ـ **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع،** لأبي بكر: أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، تحقيق : محمود الطحان، نشر : مكتبة المعارف في الرياض، طبعة ١٤٠٣هـ.

٢٨ـ **الجامع المسند الصحيح المختصر من حديث رسول الله ﷺ وسننه وأيامه،** لأبي عبد الله: محمد بن إسماعيل البخاري، نشر: بيت الأفكار الدولية في الرياض، طبعة ١٤١٩هـ.

٢٩ـ **حديث أبي العشراء الدارمي،** تخريج أبي القاسم: تمام بن محمد الرازي، تحقيق: بسام الجابي، نشر دار البصائر في دمشق ١٤٠٤هـ.

٣٠ـ **حصول التفريج بأصول التخريج،** لأحمد بن محمد بن الصديق الغماري، نشر: مكتبة طيبة في الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ.

٣١ـ **الدراية في تخريج أحاديث الهداية،** للحافظ ابن حجر، نشر: مطبعة الفجالة الجديدة في القاهرة، عام ١٣٨٤ هـ.

٣٢ـ **سؤالات أبي عبد الرحمن:** محمد بن الحسين بن محمد السَلمي، للدراقطني في الجرح والتعديل، تحقيق: سليمان آتش، نشر: دار العلوم في الرياض ١٤٠٨هـ.

٣٣ـ **السنن،** لأبي داود السجستاني، نشر: محمد علي السيد، في حمص، الطبعة الأولى ١٣٨٩هـ.

٣٤ـ **السنن،** لأبي عبد الله: محمد بن ماجه القزويني.

٣٥ـ **السنن،** لأحمد بن شعيب النسائي، نشر: دار المعرفة في بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٢هـ.

٣٦ـ **سنن الدارمي،** انظر: مسند الدارمي.

٣٧ـ **السنن،** لعلي بن عمر الدارقطني، نشر: دار المحاسن في القاهرة.

٣٨ـ **السنن الكبرى،** لأبي بكر: أحمد بن الحسين البيهقي،نشر: دار الفكر في بيروت.

٣٩ـ **سير أعلام النبلاء،** لأبي عبد الله: محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، نشر: مؤسسة الرسالة في بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ.

٤٠ـ **شرح السنة،** للحسين بن مسعود البغوي، نشر: المكتب الإسلامي في بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ.

٤١ـ **شرح معاني الآثار،** لأبي جعفر: أحمد بن محمد الطحاوي، نشر: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ.

٤٢ـ **الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية)** لإسماعيل بن حماد الجوهري، نشر: دار العلم للملايين في بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٤هـ.

٤٣ـ **صحيح أبي بكر:** محمد بن إسحاق بن خزيمة، تحقيق: مصطفى الأعظمي، نشر: مطبعة المكتب الإسلامي.

٤٤ـ **صحيح البخاري،** انظر: الجامع الصحيح المختصر.

٤٥ـ **صحيح مسلم،** انظر: المسند الصحيح المختصر.

٤٦ـ **طرق تخريج حديث رسول الله ﷺ،** للدكتور: عبد المهدي بن عبد القادر بن عبدالهادي، نشر: دار الاعتصام.

٤٧ـ **علوم الحديث،** لأبي عمرو: عثمان بن عبد الرحمن الشَّهْرَزوري ابن الصلاح، تحقيق: نور الدين عتر، نشر: دار الفكر في دمشق، ١٤٠٦هـ.

٤٨ـ **العمدة من الفوائد والآثار والصحاح والغرائب في مشيخة شهدة بنت أحمد الدينوري،** تحقيق: د. رفعت فوزي، نشر: مكتبة الخانجي في القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ.

٤٩ـ **فتح الباري بشرح صحيح الإمام البخاري،** للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، نشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في الرياض.

٥٠ـ **الفتح السماوي بتخريج أحاديث تفسير القاضي البيضاوي،** لعبد الرؤوف المناوي، نشر: بدار العاصمة في الرياض، الطبعة الأولى عام ١٤٠٩هـ.

٥١ـ **فتح المغيث شرح ألفية الحديث،** لمحمد بن عبد الرحمن السخاوي، تحقيق: عبدالرحمن محمد عثمان، نشر: المكتبة السلفية في المدينة المنورة، الطبعة الثانية ١٣٨٨هـ.

٥٢ـ **الفوائد،** لأبي عمرو بن منده، تخريج: أبي القاسم بن منده، نشر: دار الصحابة للتراث في طنطا، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ.

٥٣ـ **الفوائد الحسان عن الشيوخ الثقات،** تخريج: أبي محمد: عبد العزيز بن محمد الأخضر، نشر: أضواء السلف في الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.

٥٤ـ **الفوائد المنتخبة - المهروانيات -،** لأبي القاسم: يوسف بن محمد المهرواني، تخريج: الخطيب البغدادي، تحقيق: خليل العربي، نشر: دار الراية في الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.

٥٥ـ **فيض القدير شرح الجامع الصغير،** لعبد الرؤوف المناوي، نشر: دار المعرفة في بيروت، الطبعة الثانية.

٥٦ـ **القاموس المحيط،** لمحمد بن يعقوب الفيروزآبادي، نشر: مؤسسة الرسالة في بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.

٥٧ـ **قطف الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة،** للحافظ السيوطي، تحقيق: خليل محيي الدين الميس، نشر: المكتب الإسلامي في بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.

٥٨ـ **الكافي الشاف في تخريج أحاديث الكشاف،** للحافظ ابن حجر، وهو مطبوع في آخر تفسير الكشاف للزمخشري، نشر : دار المعرفة في بيروت.

٥٩ـ **كشف اللثام عن أسرار تخريج حديث سيد الأنام ﷺ،** للدكتور: عبد الموجود محمد عبد اللطيف، نشر: مكتبة الأزهر، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.

٦٠ـ **لسان العرب،** لأبي الفضل: محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري، نشر: دار صادر في بيروت.

٦١ـ **مجلسان من أمالي ابن عساكر،** تحقيق محمد مطيع الحافظ، نشر: دار الفكر في دمشق، الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ.

٦٢ـ **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد،** لعلي بن أبي بكر الهيثمي، نشر: دار الكتاب العربي في بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ.

٦٣ـ **المحدث الفاصل بين الراوي والواعي،** للحسن بن عبد الرحمن الرَّامَهُرْمُزِي، نشر: دار الفكر في بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٤هـ.

٦٤ـ **المدخل إلى كتاب الإكليل،** لأبي عبدالله: محمد بن عبدالله بن محمد الحاكم النيسابوري، تحقيق: فؤاد عبد المنعم أحمد، نشر: دار الدعوة، في الإسكندرية.

٦٥ـ **المستدرك على الصحيحين،** لأبي عبد الله: محمد بن عبد الله الحاكم، نشر: مطبعة دار الكتاب العربي في بيروت.

٦٦ـ **مسند أبي بكر:** عبد الله بن الزبير الحميدي، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، نشر: عالم الكتب في بيروت.

٦٧ـ **مسند أبي داود الطيالسي** - سليمان بن داود -، نشر دار المعرفة في بيروت.

٦٨ـ **مسند أبي محمد:** عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، تحقيق: عبد الله هاشم، نشر: حديث أكادمي في باكستان ١٤٠٤هـ.

٦٩ـ **مسند أبي يعلى الموصلي** - أحمد بن علي المثنى -، تحقيق : حسين سليم أسد، نشر: دار المأمون للتراث في دمشق، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.

٧٠ـ **مسند إسحاق ب رَاهُوْيه،** تحقيق: عبد الغفور عبد الحق حسين البلوشي، نشر: مكتبة الإيمان في المدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤١١ هـ.

٧١ـ **مسند الإمام أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني،** نشر: دار صادر في بيروت.

٧٢ـ **مسند البزار،** انظر: البحر الزخار.

٧٣ـ **مسند الشهاب،** لأبي عبد الله: محمد بن سلامة القضاعي، تحقيق: حمدي السلفي، نشر: مؤسسة الرسالة في بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.

٧٤ـ **المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل،** لأبي الحسين: مسلم بن الحجاج القشيري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، نشر: دار إحياء التراث العربي في بيروت.

٧٥ـ **مسند الفردوس،** لأبي منصور: شهردار الديلمي، نشر: دار الكتاب العربي في بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.

٧٦ـ **مسند عائشة- رضي الله عنها-،** لأبي بكر: عبد الله بن أبي داود السجستاني، تحقيق: عبدالغفور عبد الحق حسين، نشر: مكتبة دار الأقصى في الكويت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.

٧٧ـ **مشكاة المصابيح،** لأبي عبد الله: محمد بن عبد الله الخطيب التبريزي، تخريج الألباني، نشر: المكتب الإسلامي في بيروت، الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ.

٧٨ـ **مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه،** لأحمد بن أبي بكر البوصيري، نشر دار التوفيق في مصر، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.

٧٩ـ **المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية،** لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: أيمن أبو يماني، وأشرف صلاح علي، نشر: مؤسسة قرطبة ١٤١٨هـ.

٨٠ـ **المعتبر في تخريج أحاديث المنهاج والمختصر،** للإمام: محمد بن عبد الله الزَرْكَشي تحقيق: حمدي السلفي، نشر: دار الأرقم في الكويت، الطبعة الأولى عام ١٤٠٤هـ.

٨١ـ **معجم مقاييس اللغة،** لأبي الحسين: أحمد بن فارس بن زكريا، نشر: مكتبة الخانجي في مصر، الطبعة الثالثة ١٤٠٢هـ.

٨٢ـ **المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخيار،** للحافظ عبد الرحيم بن الحسين العراقي، تحقيق: أبي عبد الله الحداد وهو مطبوع ضمن مجموع في تخريج أحاديث الإحياء.

٨٣ـ **مناهل الصفا في تخريج أحاديث الشفا،** للقاضي عياض، للحافظ جلال الدين السيوطي، نشر: دار الجنان، بيروت، الطبعة الأولى عام ١٤٠٨هـ.

٨٤ـ **المنتقى،** لأبي محمد: عبد الله بن علي بن الجارود النيسابوري، نشر: حديث أكادمي في باكستان.

٨٥ـ **موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان،** لعلي بن أبي الهيثمي، نشر: دار الثقافة في دمشق، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ.

٨٦ـ **موافقة الخُبر الخَبر في تخريج أحاديث المختصر،** لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: حمدي السلفي، نشر: مكتبة الرشد في الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ.

٨٧ـ **نتائج الأفكار، لابن حجر العسقلاني،** تحقيق: حمدي السلفي، نشر: مكتبة المثنى في بغداد.

٨٨ـ **نصب الراية لأحاديث الهداية،** للزيلعي، نشر: دار المأمون في القاهرة، الطبعة الأولى ١٣٥٧هـ.

٨٩ـ **النكت على كتاب ابن الصلاح،** لأبي الفضل: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: مسعود عبد الحميد السعدني، نشر: دار الكتب العلمية في بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ.

٩٠ـ **النكت على مقدمة ابن صلاح،** لأبي عبد الله: محمد بن عبدالله بن بهادر الزركشي الشافعي، تحقيق: زين العابدين بن محمد بلا فريج، نشر: دار أضواء السلف في الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.

٩١ـ **هدي الساري -مقدمة فتح الباري-** لأبي الفضل : أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، نشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.